الفصل الثالث
عناصر المنهج العلمي لاختيار المشروعات الاستثمارية

اختيار المشروعات عملية معقدة ، لأنها تخضع لمجموعة قياسات منهجية مختلفة ، بالإضافة لاعتمادها على مؤشرات ومعايير اقتصادية تبنى على أسس نظرية وأخرى تطبيقية . وأهم هذه الأسس هى التي تحتاج إلى توفر النموذج لأجل صدق القياس واعتماده بشكل نهائي ، كما يؤدي تحديد المفاهيم الاقتصادية دوراً رئيسياً في تحديد :

أولاً : اتجاهات العملية البحثية (أو الدراسات) اللازمة لتوفير البيانات الخاصة بعملية الاختيار للمشروعات .

ثانياً : تحديد نوعية المعايير والمؤشرات الاقتصادية التي تمكن من إجراء القياسات الخاصة بالمشروعات .

ثالثاً : تحديد القياسات اللازمة والطرق المنهجية المستخدمة في إجراء هذه القياسات .

رابعاً : تحديد الترتيب – أو الأولويات الخاصة بالمشروعات .

خامساً : تحديد الأصول اللازمةلإجراء عمليات التقييم .

obeikandl.com

سادساً : اختبار المشروعات .

سابعاً : إختيار المشروعات .

ونتيجة لذلك – كان من الضروي تحديد المفاهيم الاقتصادية ، وكذلك – العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لأجل اختيار المشروعات بشكل أولي ، وقد وفرت الدراسة في الفصلين السابقين كثيراً من المفاهيم الأساسية التي تتطلبها عملية اختبار المشروعات ، وينشط الفصل الثالث في تحديد بعض العناصر ذات الدلالات المهمة في اختيار المشروعات ، وهذه العناصر ليست شاملة لكل عناصر الاختيار الاقتصادية للمشروعات ، ولكنها العناصر اللازمة لمنهج البحث الخاص بهذه الدراسة فقط ، وهي التي أمكن طرحها من خلال الأطر التالية :

الجزء الأول : أجور الظل ونفقات الفرصة البديلة ، وأثرهما على إختيار المشروعات.

الجزء الثانـــي : أثر قيمة المقايضة الأجنبية على منهجية اختيار المشروع .

الجزء الثالـــث : الاستهلاك الإجمالي ومنهجية قياس الفوائد المباشرة للمشروعات الاستثمارية .

الجزء الرابـــع : الاستهلاك الاجتماعي ومنهجية قياس النفقات المباشرة للمشروعات الاستثمارية .

الجزء الخامس : منهجية قياس الفوائد والنفقات غير المباشرة في المشروعات الاستثمارية .

الجزء الأول
أجور الظل ونفقات الفرصة البديلة
وأثرهما على اختيار المشروعات

القسم الأول
التقدير المنهجي
لمعدل أو سعر أجر الظل

تهتم النظرية الاقتصادية بأهمية مفهوم نفقات الفرصة البديلة Opp-ortunity Cost في توفير معيار اقتصادي ، يؤثر بدرجة واضحة على تقديرات نفقات المشروع Costs of the project ، ولا تختلف النظرية بمعطياتها مع الاستخدامات العملية لنفقات الفرصة البديلة في أهميتها كمدخل جوهري للوصول إلى نفقات المشروع .

والفروض التي قدمتها الخبرة العملية تشير إلى تعريف نفقات الفرصة البديلة على أنه إيراد سابق Output foregone ، وذلك في ستخداماتها التعريف ، آخذة في الاعتبار استعمال عامل الإنتاج ، والذي يعد عاملاً نادراً ، وله استعمالات متغيرة .

فإذا استخدم العمل – أو العمالة في مشروع ، وأن استعماله قد يُهجر ، أو – يؤدي إلى انتقال العمالة إلى مشروع آخر ، فإن عملية سحب العمالة من الاستخدام تؤدي إلى أن مقداراً معيناً من الإيراد قد انتهى ، أي أقفلت عملية تقديره في المشروع الأول .

ويتم تقدير الإيراد المنتهي Output foregone على أنه : قد يكون في هذه الحالة هو النفقات المستعملة في العمل ، في المشروع الآخر ، وهى تمثل النفقات الاجتماعية لاستعمال الموارد – Social cost for the use of resources – ولذلك فإنه من الضروري تحديد الإيراد المنتهي في المشروع الأول ، عندما يتم اتخاذ قرار متعلق

باستعمال الموارد في مشروع (ما) .

وعلى هذا – فإن الأجر الذي يدفع للعامل مقابل نفقات الفرصة (وهو المبلغ المخرج الذي انتهت عملية تقديره) قد يمثل العلاقة التي قد تعكس أجر السوق ، في تقدير حقيقي لنفقات الفرصة بالنسبة للعمالة .

وفي هذه الحالة – خاصة في اقتصاد العمالة الزائدة والبطالة – فإن سعر أجر السوق لا يمثل بالضرورة نفس العلاقة : بنفقات الفرصة للعمالة / الإيراد الذي انتهى تقديره . وفي حالة تكتل (تركز) البطالة – لا يوجد هناك إيراد انتهى تقديره عندما تستعمل العمالة في مشروع ، يقع في اقتصاد تكتل البطالة Situation of mass unemployment .

وفي هذه الحالة يجب أن تصل نفقات الفرصة إلى الصفر ، ويجب ألا يتحمل أجر السوق المدفوع للعام أي نفقات للفرصة .

فإذا كانت تقديرات سوق العمالة إيجابية .. فإن سعر أجر السوق ، ونفقات الفرصة للعمالة قد يتحمل علاقة مناسبة ، وإذا لم يكن السوق مكتملاً .. فإن الإيراد المنتهي تقديراً قد لا يساوي سعر أجر السوق ، ويظهر ذلك بوضوح في القطاع الريفي ، وفي حالة التغيرات الموسمية في طلب العمالة ؛ حيث يكون أجر السوق أعلى من سعر الطلب على العمالة ، وهذا يعني أن الأجر الذي يحفز العامل أن يتقدم للعمل في نطاقه ، وأن الإيراد المنتهي تقديره في توظيف العامل في هذا القطاع أقل من أجر السوق ، ولكن الإيراد المنتهي تقديره في هذه الحالة لا يساوي صفراً .

كما – أن العمالة الزائدة سوف تضمحل ، أو تزول مع الأنشطة الإضافية المتولدة في عملية التطوير الاقتصادي ، بينما تنعدم كذلك أهمية تقدير سعر الظل للعمالة – حتى يستطيع أن يعكس قيمته الحقيقية على مدار حياة المشروع – وعلى هذا .. فإن حالة العمالة الزائدة ، قد لا تكون نفس الشئ في المدى المتوسط .

وفي بعض أنواع الأعمال التي تتطلب مجهودات من العمال تفوق المعدلات العادية للعامل .. فإن الأجر في هذه الحالة يصبح غير مكافئ للعمل المبذول . وعند هذه الحالة .. سيتوقف العامل عن أداء جهده في العمل ، ولأجل حث العامل على مواصلة العمل .. تفرض أسعار إضافية للعمل ، وتتولد عن ذلك حالتان :

- ففي حالة المنافسة المقبولة : يجب ألا يكون هناك اختلاف بين الزيادة في أجر العامل ، وبين سعر السوق .
- وفي حالة المنافسة الناقصة : فإن سعر السوق سيكون أعلى عن السعر الزائد للعمالة ، وهذا له تأثيراته الخاصة على عملية تحليل المشروع ؛ خاصة في مرحلة التقييم للمشروع المبني على قاعدة الفوائد / النفقات الاقتصادية .

وفي حالة التحليل المالي للمشروع فسوف تعتبر تكلفة التوظيف عاملاً إضافياً ، وهو الأجر المدفوع له . وفي التحليل الاقتصادي فإن الأجر المدفوع ليس تكلفة للعمالة ، ولكنه الإيراد المنتهي تقديره ، وهو نتيجة لتوظيف العامل في المشروع المتوقع تنفيذه .

وعلى هذا .. فإن تحديد تكلفة العمالة يجب أن يعرف على أنه الإيراد السابق تقديره ، وهذا يتوقف على حالة سوق العمالة .

وفي اقتصاديات زيادة العمالة (في البلدان النامية) التي تواجه مشكلة البطالة ، وقضايا التوظيف .. فإن العمالة لا توظف بشكل كامل ، بالإضافة إلى تباين الأجر في الحضر والأجر في الريف ، وفي هذه الحالة تظهر البطالة معدلات مرتفعة في القطاعات الاقتصادية في الحضر والريف ، وفيها لا يتخفض الإيراد حتى إذا تم الاستغناء عن العمالة الماهرة من وظائفها في هذه الاقتصاديات . وبعبارة أخرى : فإن المشاركة في السحب الهامشي للعمالة يكون صفراً ، وفي هذه الحالة .. سوف لا تتواجد خسارة أو فقد في الاقتصاد ، في حالة سحب العمالة من قطاع العمل ، حيث يكون ناتجه الهامشي مساوياً للصفر . والإيراد المنتهي تقديره في هذه الحالة يعادل الصفر ، بينما

تكون تكاليفه المالية معادلة الأجر الذي يدفع في العمل الجديد .

ويعادل الإيراد السابق تقديره تكاليف العمالة من الناحية الاقتصادية ، ويكون معدل أو – سعر الأجر الاقتصادي (EWR) – Economic Wage Rate – هو الإيراد المنتهي تقديره بالنسبة للعمل المتغير للمشروع . كما أن مفهوم سعر الأجور الاجتماعية (SWR) – Social Wages Rate – هو رؤية أبعد للأخذ في الاعتبار استهلاك العمالة بالكم الذي تتناقص فيه أجرها ، وتفقد حقوقها في الموارد المحدودة ، ويعني هذا وجوب التضحية بالاستهلاك المستقبلي ، وعلى ذلك يجب الأخذ في الاعتبار بعناية الاستهلاك الحالي للعامل ، وقيمة الاستهلاك المستقبلي المنتهي تقديره للوصول إلى سعر الأجر الاجتماعي ، ويمكن عرض التصور التالي لإيضاح هذا المفهوم :

أولاً : فروض النموذج

- بفرض أن أجر العامل خلال فترة زمنية تجددها طبيعة المشروع ١٥ $ – ويرمز له (W) .
- والإيراد المنتهي تقديره (WI) يساوي ٥ $.
- وعامل التحويل – ويفسر الأجر الذي تم قياسه في أسعار السوق إلى العملة الأجنبية يساوي ٨٠, – $ (ARW) .
- الوزن التوزيعي النموذجي .
  ١,٤٠ $ (ds / v) .
- الاستثمار المنتهي تقديره .
  ٠,٨ $ (ARC) .

ثانياً : التحليل بالنموذج

سعر الأجر الاقتصادي (EWR) = WI . ARW =

$ ٤ = - ,٨٠ × ٥

عنصر التكلفة الاقتصادية =

[di / v (W - WI) - (W - WI)]

[(١,٤٠) (٥ - ١٥) (٥ - ١٥)] = - ٤

(- ٤) تم تقييمها كسعر إقتصادي (مضروبة في (ARC) = ٠,٨)

= - ٣,٢٠

سعر الأجر الإقتصادي (SWR)

(EWR + التكلفة الاجتماعية)

٠,٨ = (٣,٢ -) + ٤)

والدراسة تقدم منهجها في تقدير سعر *أجل الظل* - من خلال عرضها السابق للمفاهيم الأساسية التي تؤثر على عملية تقديره ، وذلك كما يلي :

تكون بداية التقدير في عملية توظيف العمال في مشروع ينتج عنه عائد أو دخل ، يوزع على بنود الاستهلاك الخاصة بالعامل . فإذا ما كان العامل قد تم توظيفه وفي وقت مبكر .. فإن الدخل سوف يتم توزيعه على جزءين :

الأول : جزء ينفقه العامل على تجديد قدرته على العمل ، وتنميتها وتطويرها .

الثاني : جزء ينفقه العامل على عائلته .

obeikandi.com

ويكون الدخل المتاح عبارة عن الدخل الجديد ، ناقص الدخل المنتهي في الوظيفة السابقة .

وفي حالة أخرى .. إذا استطاع عامل من منطقة ريفية الحصول على عمل في منطقة حضرية .. فإن الزيادة في الأجر سوف تعوض جزئياً بالأسعار المرتفعة جزئياً بواسطة الزيادة في مستوى الحياة المعيشية .

والزيادة في الأجر لها مدلولها الاقتصادى ؛ حيث إنها تعني زيادة الضرر في العمل ، وزيادة التضحية الاجتماعية مقابل الفائض الاقتصادي للدخل في العمل الجديد . ويتوقف تقدير معدل أو سعر أجر الظل على نوع العمل الذي يؤخذ في الاعتبار ، والذي يكون موضع التحليل والدراسة أو التقييم .

وعندما يسحب عامل غير ماهر من سوق العمالة إلى التوظيف .. فإن سعر السوق سيتجاوز الناتج الهامشي المنتهي أمره ، ويكون سعر أجر الظل في هذه الحالة مساوياً للمنتج الهامشي المنتهي أمره عند الأسعار المحاسبية ، وهى التكلفة الاجتماعية الصافية لزيادة الاستهلاك ، والتكلفة الاجتماعية للنقص في وقت الفراغ ، وتتوقف مكونات سعر أجر الظل على سياسة الحكومة تجاه الاستهلاك الخاص ، والاستهلاك الاجتماعي ، والتأثير التوزيعي للدخل .

وقد اعتبر التقييم الاقتصادي للمشروع عادة : أن سعر أجر الظل مساوياً للمنتج الهامشي المنتهي أمره بأسعار السوق ، وذلك في ظل الافتراضات الضمنية التالية :

- أن الحكومة لا تنظر إلى الجهد المتزايد ، وكأنه تكلفة اجتماعية .
- أن المشروع لن يؤثر في التوزيع الموجود .

- أن الاستهلاك الخاص والعام هما ذا قيمة متساوية .
- أن الإيراد الناتج يساوي المنتج الهامشي للعمالة .
- أن سعر السوق للمنتج المنتهي أمره يعكس القيمة الاجتماعية للناتج ، أو للإيراد .

أما حساب وتقدير أجر العمالة غير الماهرة .. فإنه يبنى على الأصول التالية :

- اعتمد عملية التقدير لأجر العمالة غير الماهرة على التقييم الاقتصادي لـ Ratnagiri Fisheries ، الذي نفذه كل من : Shri S. N. Mishrao, John Beyer . وقد استعملا سعر أجر الظل كسعر لحساب العمالة غير الماهرة ، وفيه اعتبر القياس القومي عديم الأثر ، كما أن سعر أجر الظل للدولة ككل غير ملائم . كما فرض أن يحدد سعر أجر الظل لمنطقة معينة مع مراعاة :

القيود على قابلية التحرك ، مثل : نموذج البطالة ، والتغيرات الإقليمية في إنتاج العمل .

أسعار أجر الظل للمناطق المختلفة ، حيث يجب الوصول إليها ، وتغييرها على ضوء المشروعات التي تم تقييمها .

- وفي القطاع الزراعي الزائد في العمالة ، قد يكون المنتج الهامشي صفراً وبالتالي فسعر الظل للحساب (AWR) – Accounting Wage Rate – يساوي صفراً .

كما أن هنا أيضاً عناصر أخرى للتكلفة ، بالإضافة إلى المنتج السابق تقديره ، مثل :

نفقات نقل العمالة .

التضحية الزائدة (المجهودات الإضافية) .

الزيادة في استهلاك العمالة في التوظيف الجديد . ولهذا العنصر أثر كبير في حساب (AWR) ، كما يوضح فائدة الاستهلاك ، أو الفائدة على الاستهلاك مقابل الاستهلاك – أو العكس .

– وقد روعى في حسابات التقييم في مشروع Ratnagiri Fisheries المنتج المنتهي تقديره ، وتأثيرات فائدة المدخرات على تحويل الدخل للوصول إلى (AWR) .

$$AWR = m + s (i - 1) W$$

؛ حيث تمثل :

m – المنتج الهامشي في الوظيفة الحالية .

s – معدل أو سعر المدخرات من الفائدة .

i – سعر الحساب للاستثمار .

w – سعر أجر المشروع أو السوق .

s (1 - 1) – قياس فقد الشركة نسبة للفائدة على المدخرات ، بالمقارنة بالاستهلاك . وبيان قيمة (W) إذا كانت في صورة عائد لرأسمال .

كما تشير (AWR) إلى فاقد الشركة باستعمال عامل إضافي في المشروع الجديد ، ويمكن اعتبار العوامل التالية مرشداً ، ودليلاً فقط على اتساع حجم خسارة الشركة:

obeikandl.com

المنتج الهامشي المنتهي تقديره .

انخفاض وقت الفراغ .

الفائدة المفروضة على المدخرات .

انتشار البطالة .

obeikandl.com

القسم الثاني
الأصول المنهجية لتقدير أجر الظل
في اقتصاديات العمالة الزائدة

تفيد نتائج الدراسات التجريبية أن معدل أجر السوق هو سعر الظل المناسب للعمالة ، وتقيس الأجور نفقات الفرصة للعمالة في القطاع العام ، والقيمة الاجتماعية لخسارة البضائع بواسطة إضافة عامل أخر لقائمة المرتبات في القطاع العام .

وفي القسم الأول قد اتضح لأسباب عديدة .. كيف يكون سعر أجر السوق سعراً غير ملائم للتقييم الاجتماعي للتوظيف في تواجد معدلات مرتفعة للبطالة .

وفي البحث عن معنى للعمالة الزائدة Meaning of Surplus Labour يرتبط بمنهج التحليل الاقتصادي العام للدراسة .. وجد أنه قد تم تعريف العمالة الزائدة – في بعض نماذج التطور الاقتصادي – على أنها البطالة الظاهرة Visible unemployment أو البطالة الزائدة التي يكون إنتاجها الهامشي marginal Productivity معادلاً للصفر .

ولقد تأكد بصفة خاصة ، أنه في الزراعة الفردية ، غالباً ما يكون الضغط السكاني عالياً ؛ مما يمكن من تخفيض الاستخدام والتوظيف الزراعي بشكل جوهري ، دون تخفيض الإنتاج الزراعي .

وتؤكد عملية التحليل الاقتصادي لعنصر العمالة الزائدة على أنه يقع بين قيمة أجر السوق في القطاعات الرأسمالية المنظمة للاقتصاد ، والقيمة الاجتماعية للإنتاج الهامشي للعمالة في الإقتصاد ، وليس في قيمة الإنتاج الهامشي في حد ذاته .

كما تفيد عملية التحليل العملية لحالة الأسواق – أنه في حالة المنافسة المقبولة Perfect Competition في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مثل قطاع الزراعة

الفردية ، والخدمات ، وكذلك في القطاع الرأسمالي ، بالإضافة إلى إذا ما كان معدل الإدخار ينمو محققاً المفهوم الاجتماعي له ، فيمكن أن يعتمد في هذه الحالة على ميكانيكية السوق لمساوية الإنتاج الهامشي بالمرتب (أجر العمل) .

ولكن في بقية قطاعات الاقتصاد التقليدية .. فإن الدخول لا تحدد عامة بأحكام شروط المنافسة المقبولة ؛ حيث يتضح أن دخول الأعضاء الذين يوظفون أنفسهم (التوظيف الذاتي Self-employed) في عائلة قروية ، لا يحدد على أساس الأجور المساوية للإنتاجية الهامشية (لرجل / ساعة) × عدد الساعات التي يعملها كل منهم + أرباح الأسهم المساوية لأسهمهم الخاصة للدخل المنسوب لأرض العائلة ورأس المال .

ونجد العمالة الزائدة في التحليل الخاص بها ذات فائدة أحياناً بأنها شكل للعمالة الدنيا ، وهي المحققة لمفهوم « التوظيف الأدنى » Underemployment ، وليس من الصحيح اعتبار مفهوم التوظيف الأدنى – أنه يمثل الحالة التي لا يتوفر لدى الأفراد عمل مفيد ، ولكنه يعني أن الأفراد يعملون تحت ظروف معينة في القطاعات التقليدية ، وذلك إذا كانت القيمة الإجتماعية لإنتاجهم الهامشي ، أقل من معدل الأجر الذي يجب أن تدفعه الحكومة للتوظيف في القطاع العام ، والذي يتم تحديده عامة بسعر الأجر في القطاع الرأسمالي المتقدم في الاقتصاد .

وإذا اتفقنا أن العمالة الزائدة تكون متاحة في قطاع العمال غير المهرة .. فإن هناك أعمالاً كثيرة في القطاع العام أو الصناعة الخاصة ، تتطلب مهارات يمكن تعلمها خلال فترة زمنية محدودة . على أن المفاهيم التي تم تطويرها في هذه الدراسة لتقييم العمالة الفائضة ، هي ملائمة ومطابقة لتقييم التكاليف لتوظيف العمالة شبه الماهرة تماماً ، مثل : تقييم نفقات العمالة لإجمالي العمال غير المهرة .

وعلى هذا .. فإن الاعتبارات الثلاثة التي تحدد سعر الظل للعمالة ، هي :

- نفقات الفرصة المباشرة The direct Opportunity Cost .

- النفقات غير المباشرة The Indirrect Cost .

- إعادة توزيع الدخل The redistribution of mcome .

ولإيضاح أثر نفقات الفرصة المباشرة لتوظيف القطاع العام .. فهى القيمة الاجتماعية للمنتج الهامشي المنتهى تقديره ، وذلك لإضافة عامل واحد لكشف المرتبات العام ، وإذا كان خلق فرصة عمل جديدة في القطاع العام يعمل على زيادة التوظيف الإجمالي ، بمعنى أن يكون التأثير المباشر وغير المباشر لتأجير عامل إضافي في القطاع العام هو تخفيض التوظيف ، وأن التعرف على نفقات الفرصة المناسبة المباشرة عندما تكون المشكلة الأولية هى التوظيف الأدنى أكثر من البطالة الظاهرة لا يمكن تحقيقه تجريبياً .

وبذلك .. تظل القيمة الاجتماعية للمنتجات الهامشية ، والتي سبق تقديرها ، هى المقياس لنفقات الفرصة المباشرة ، ولكن من الصعب تحقيق هذا القياس . ولكن إذا فرضنا أن الإيراد السالف قد تم استهلاكه تماماً .. فإنه يصبح من اليسير تجاهل التفرعات المتداخلة في القيم الاجتماعية للاستثمار والاستهلاك ، ويمكن التعرف على القيمة الاجتماعية للمنتج الهامشي ، وعلى قيمة السوق لهذا المنتج الهامشي .

أما التحليل الاقتصادي النظري للنفقات غير المباشرة وتأثيرها على معدل الإدخار .. فقد أمكن قياسه باستخدام النفقات غير المباشرة الناجمة أو الناتجة بواسطة توظيف القطاع العام ، وذلك كنتيجة لإعادة البدل أو إعادة توظيف الموارد في صالح الاستهلاك ، والذي يصاحبه توسع في التوظيف .

أما سعر الظل للاستثمار .. فإنه يتخذ صورة خاصة في هذا التحليل في حالة اقتصاد العمل الزائد ، الذي يتم اشتقاقه بالطريقة التالية :

إذا خلقت وأنتجت وحدة من الاستثمار بمقدراها (L) عملاً ، فتكون حينئذ العلاوة السنوة لدخل الممولين (أصحاب رأس المال) مساوية لسعر أو معدل

الفائدة الأسمى .

$$Y - WL$$

حيث تقيس :

Y – العلاوة السنوية للإيراد التي تزيد بها وحدة واحدة من رأس المال .

WL – الأجر متحداً مع وحدة هامشية لرأس المال .

فإذا أدخر الممولون كسراً وجزء S^{cap} من دخلهم ، واستهلكوا الباقي ، فتكون قيمة الاستهلاك الإجمالي لدخلهم السنوي من الوحدة الهامشية للاستثمار ، هى :

(١) $Pin\ V\ S^{cap} (Y - WL) + (1 - S^{cap}) (Y - WL)$

وبالإضافة إلى ذلك – إذا لم يقتصد العمل شيئاً ، فيتم قياس الاستهلاك الذي يحصلون عليه للوحدة الهامشية الاستهلاك بواسطة .

(٢) $(W - Z) L$

وبجمع المعادلين الآخريين .. فإن قيمة الاستهلاك الهامشي للدخل الذي تنتجه وحدة استثمار ، هى :

(٣) $Pin\ V\ S^{cap} (Y - WL) + (1 + S^{cap}) (Y - WL) + (W - Z) 1$

وليكن تحديد سعر الظل للاستثمار وكأنه القيمة الحالية عند المعدل الاجتماعي للتنزيل لفائض الكل ، لعلاوات إجمالي الاستهلاك ، ممثلة بواسطة المعادلة الأخيرة .

obeikandl.com

أما إذا كانت العمالة الزائدة كبيرة لدرجة أنه يمكن معاملة القياسات في المعادلة (٣) كثابت على مدى المستقبل (حالة خاصة) .. فيمكننا اشتقاق سعر الظل للاستثمار من المعادلة للقيمة الحالية الدائمة ، على أن Pinv هى السعر L في المعادلة (٣) ، بالنسبة للمعدل الاجتماعي للتنزيل (I) :

$$(٤)\ Pinv = \frac{Pinv\ S^{cap}\ (Y - WL) + (i - S^{cap})\ (Y - WL) + (W - Z)\ L}{i}$$

فإذا حلت المعادلة (٤) على أساس L هى Pinv ، فتكون النتيجة :

$$(٥)\ Pinv = \frac{(1 - S^{cap})\ (Y - WL) + (W - Z)\ L}{i - S^{cap}\ (Y - WL)}$$

وتظهر المعادلة (٥) التعبير الملائم لسعر الظل للاستثمار ، في اقتصاد العمالة الزائدة ، ويمكن قياس النفقات غير المباشرة للتوظيف ، إذا فرض أن نفقات توظيف القطاع العام الإضافي يتم تحويلها بزيادة ضرائب الممولين ، التي تخفض استهلاكهم واستثمارهم في المعدل :

$$S^{cap} : (S^{cap} - 1)$$

ويطبق توظيف القطاع العام تحت هذه الظروف تحويلاً في الدفع من الرأس بين (الممولين) للعمال مساوياً لفاتورة الأجر ، ويتحمل كل عام بتسليم أجر مقداره (WI) ، خصارة في الدخل بعد الضريبة ، قيمته W .

ويكون التأثير على الاستهلاك الإجمالي الجاري لهذا التحويل إيجابياً ؛ حيث ينخفض استهلاك الممولين بواسطة W (1 - S^{cap}) ، ويرتفع استهلاك العمال بواسطة W .

أما إذا استخدم القياس في الزمن الحالي .. فيجب معالجة التحويل وكأنه فائدة ، حتى دون اعتبار أن استهلاك العاملين يرجح أن يكون له وزن نسبي أعلى من استهلاك الممولين (الرأسماليين) .

إلا أنه يجب معالجة هدف الاستهلاك الإجمالي على أساس احتوائه على ثقل ووزناً ، أعلى من الاستثمار الجارى المعادل للقيمة الحالية المستنزلة للمساهمات المستقبلية ، الذي ينتمي إلى الوحدة الهامشية للاستثمار ، وهذا الوزن أو الثقل هو سعر الظل في Pinv – الذي من المحتمل أن يتجاوز القيمة (I) .

وعندما نتطلب خسارة الاستثمارات الجارية تخفيض دخل الممولين (الرأسماليين) بمقدار (W) التي تؤخذ في التقديرات ، وتصبح قيمة الاستهلاك الجاري لتخفيض الدخل :

$$[(1 - S^{cap}) + Pinv\ S^{cap}] W \qquad (٦)$$

بدلاً من W (1 - S^{cap}) ، وتبقي المعادلة الأساسية للقياس W (1 - S^{cap}) ، في قياس التخفيض الجاري في الاستهلاك الإجمالي ، وتقيس W $Pinv\ S^{cap}$ قيمة الاستهلاك الإجمالي للتخفيض في الاستثمار .

كما يجب تقدير الاستهلاك الزائد مقابل الفقد الذي تم قياسه بواسطة المعادلة (٦) للعامل الإضافي ؛ خاصة W . أما إذا تم طرح W من المعادلة (٦) .. فسوف تصبح النفقات غير المباشرة للتوظيف نسبة للدخل من الممولين ، أو من أصحاب رأس المال للعمال .

$$(٧) \quad [(1 - S^{cap}) + Pinv\ S^{cap}] W - W = S^{cap} (Pinv - 1) W$$

ويكون أجر الظل شاملاً التأثيرات المباشرة وغير المباشرة .

$$(٨) \quad W^* = Z + S^{cap} [Pinv - 1] W$$

وتعرف المعادلة (٨) – أجر الظل بالنسبة للهدف الواحد (الفردى) إجمالي الاستهلاك ، وربما قد يتجاوز أجر الظل الأجر الرسمي ، حتى في وجود البطالة الواسعة الانتشار ، وتكون نفقات الفرصة في هذه الحالة تساوي صفراً .

فمثلاً :

لو كانت :

* Scap = 0.5
* Pinv = 3.0
* W* = 1.5 W على الأقل

وأكثر إذا كانت Z إيجابية

وبالتحليل الاقتصادي لهذه المؤشرات .. نجد أن التناقص الظاهر يكون نتيجة : أن أجر السوق لا يعكس التأثيرات على الاستثمار لتحويل الدخل من الممولين للعمال .

وعندما تأخذ هذه التأثيرات في التقديرات ، فقد تتجاوز نفقات الاستهلاك الإجمالي للتوظيف الأجر الرسمي .

ويكتمل التحليل النظري لاقتصاديات الفرصة منهجية « الإعادة التوزيعية للفوائد/النفقات » Redistributional Benefits and Cost – فإذا تم اتباع أهداف توزيع الدخل في اختيار المشروع ، فسوف يكون العمال العاملين والمتعطلين إحدى المجموعات التي يكون إستهلاكها ذا وزن اجتماعي ثقيل ، أكثر من الاستهلاك في الإجمالي .

فإذا وجدنا هذا الاعتبار في تقدير أجر الظل ، فيجب تعديل المنطق الذي أدى إلى المعادلة رقم (٨) ، ويستمر قياس نفقات الاستهلاك الإجمالي بواسطة المؤشر القياسي التالي :

$$Z + S^{cap} [Pinv - 1] W \qquad (٩)$$

ولكن يجب إضافة الأوزان المعاد توزيعها الملائمة إلى الأرباح ، والخسائر المتعلقة بالعمال والممولين . فإذا فرضنا أن الممولين أعطوا أوزان إعادة توزيع طبيعي لمقدار صفر – صفر .. فإن أصحاب رءوس الأموال يعيرون اهتماماً رئيسياً لأثر القياس للمؤشر رقم (٩) ، وهذا يؤدي إلى إضافة استهلاك العاملين في المرحلة الثانية ، بمقدار فائدة إعادة توزيع (V) فيعادل ربح العامل الموظف حديث المباشر :

$$W - Z \qquad (١٠)$$

ولكن يجب تقدير الخسارة في الأجور المستقبلية مقابل هذا الربح ، نسبة إلى التخفيض في الاستثمار الخاص بنفس معدل نقص تكوين رأس المال ، وتكوين التوظيف والأجور المستقبلية .

وتظل القيمة الحالية لاستهلاك العمال المنتهي تقديره ثانية بافتراض الوزن على استهلاك العمال نسبياً للاستهلاك الإجمالي ، على مدى إجمالي احتياجات المستقبل – فيتم تعريف PWKr كالآتي :

$$PWKr = \frac{(W - Z) L}{i - S^{cap} (Y - WL)} \qquad (١١)$$

وتكون خسارة كل عمل حالي ينشأ في القطاع العام ، هى ناتج الخسارة لكل وحدة لكل مقدار استثمار ، والخسارة في الاستثمار لكل عمل ناتج ، هى :

$$PWKr\ S^{cap}\ W \qquad (١٢)$$

وتعادل قيمة الاستهلاك الإجمالي لهذه الخسارة :

$$VPWKr\ S^{cap}\ W \qquad (١٣)$$

ويكون الربح الصافي للعمال هو الاختلاف بين المؤشر ١٠ ، ١٣ ، ويظهر كما يلي :

$$V\ (W - Z) - VPWKr\ S^{cap}\ W \qquad (١٤)$$

وتقاس النفقات الإجمالية الصافية للتوظيف على أساس معادلتها للاختلاف بين المؤشر ٩ ، ١٤ ، وتظهر كما يلي :

$$W^* = Z + S^{cap}\ (Pinv - 1) + V\ [\ Z + V\ (\ Z + S^{cap}\ PWKr - 1\ )\ W\ ] \qquad (١٥)$$

وإذا قورن المؤشر (١٥) مع المؤشر (٨) .. فنجد أنه من الواضح أن اتجاه تأثير سعر الظل لإدخال أهداف إعادة التوزيع بصفة نهائية في القياسات لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً ، دون المعرفة المسبقة للقياسات $Z , L , W , Y , S^{cap} , J$ ، وعندما تكون S^{cap} فقط وحدة تختص باستهلاك المولين في القياسات .

الجزء الثاني
أثر قيمة المقايضة الأجنبية على منهجية اختيار المشروعات

القسم الأول
الأثر التجريبي لتخفيض قيمة أسعار المقايضة الرسمية للعملات الأجنبية على اختيار المشروع

تكشف إسقاطات التجارب الاقتصادية لكثير من البلدان ؛ وخاصة النامية أن أهم نقاط الضعف في علاقاتها الاقتصادية أو معدلاتها التنموية هي الخاصة بعجز موازين مدفوعاتها ، وذلك لتأثره مباشرة بالقياسات الخاصة بقيمة أسعار المقايضة الرسمية للعملات الأجنبية ، وبالتالي ينعكس هذا الأثر على الاستثمارات الخاصة ، بل وبالتالي على عملية اختيار المشروعات .

ولذلك .. حتى يمكن تحسين موقف المقايضة الأجنبية يجب :

- الأخذ في الاعتبار كلا من صياغة السياسات الاقتصادية العامة ، واختيار المشروعات .
- مراعاة عدم التثبت والارتباك في كيفية تكامل ميزان المدفوعات في قياسات الفائدة الاقتصادية القومية ، وذلك عندما يتطلب الأمر زيادة الصادرات وخفض الواردات .
- الأخذ في الاعتبار المتبادل الأول وهو تحسين موقف الدولة من المقايضة الأجنبية ، ويمكن اعتباره كأداة لهدف الاستهلاك الإجمالي .

وفي هذه الحالة – يعتبر الحصول وكسب المقايضة الأجنبية هدفاً قومياً للتقييم بمفرده في حدود الاستهلاك الإجمالي التي تقيمه المقايضة الأجنبية ، والذي يتحاشى وقوع الحاجة لإدخال أحكام وقرارات للقيمة الجديدة ، وذلك لمقارنة الإعانة والمشاركة في ميزان المدفوعات ، بالإعانة والمشاركة في الدخل المحلي .

ولكن الاستفسار الذي تطرحه عملية التجريب الاقتصادية .. هل يستدعى الوقت الحاجة إلى سعر الظل للمقايضة الأجنبية ؟ ولماذا لا يؤدي سعر المقايضة الأجنبية دور التحويل الدقيق للعملة الأجنبية إلى العملة المحلية ؟ .

وللإجابة على هذه الاستفسارات .. يجب التنبيه إلى أهمية التنزيلات أو انخفاضات السوق الحر ، والتي توجد للعملات في كثير من البلدان النامية ، وكأنها سبباً معقولاً لرفض الأسعار الرسمية ، وكأنها مؤشرات للقيمة الحالية للمقايضة الأجنبية .

وعلى هذا .. يمكن دراسة أثر سعر الظل للمقايضة الأجنبية ، من خلال القياسات الاقتصادية التالية :

قياسات سعر الظل للمقايضة الأجنبية

– Calculating The Shabow price of Foreign exchange

لأجل إيضاح دور سعر الظل في المقايضة الأجنبية ، يمكن عرض المثال المبسط التالي :

– بفرض أن المقايضة الأجنبية أصبحت متاحة بالهامش المستعمل لاستيراد سلعة (ما) بالفرنك الفرنسي بسعر (سيف Cif) يعادل ١٥ فرنك فرنسي .

فإذا فرضنا أيضاً – عند السعر الرسمي للمقايضة .. أن يعادل الفرنك الواحد ٢ وحدة عملة محلية – فحينئذ تكون التكلفة الرسمية بسعر Cif للسلعة

المستوردة يعادل ٣٠ وحدة عملة محلية .

وبفرض عدم وجود أي ضرائب على الاستيراد أو جمارك ، ولكن هناك ندرة للسلعة المستوردة ، فيكون سعر السوق لها يعادل ٤٥ وحدة عملة محلية .

وفي هذه الحالة .. يسمح مقدار من العملات الأجنبية ١٥ فرنك فرنسي إضافي من المقايضة الأجنبية (٣٠ وحدة محلية) بسعر المقايضة الرسمي ، باستيراد بضاعة أو قيمة محلية في حدود الاستهلاك الإجمالي بمقدار ٤٥ وحدة محلية .

وبمعنى آخر .. فكل وحدة محلية من العملة تساوي من المقايضة الأجنبية (على أساس قياس القيمة بالسعر الرسمي للمقايضة) بضائع قيمتها ١,٥ وحدة محلية . (وعلى أساس قياس القيمة في حدود الاستعداد ، والرغبة المحلية للدفع) – وعلى هذا النمط .. يكون سعر الظل للمقايضة الأجنبية هو ١,٥ لكل وحدة محلية .

- ويمكن أن يعمم هذا المبدأ لأي عدد من السلع إذا جعلنا :

F1 هي كسر المقايضة الأجنبية المنسوب إلى i^{th} من السلع n عند الهامش .

PDi تمثل سعر المقايضة للسوق المحلي ، وهو السعر الذي يعكس الاستعداد الهامشي للدفع لاستيراد i^{th} .

P_1 Cif تمثل سعر السيف Cif بالعملة المحلية ، محسوباً عند السعر الرسمي للمقايضة .

F_i / P_i Cif تمثل الكمية المستوردة i^{th} ، والتي سوف تشترى إذا تمت إتاحة (٠,٥ فرنك) من المقايضة الأجنبية .

وبذلك يمكن عرض المثال التالي :

إذا تمت إتاحة ثلاثة أعشار ($\frac{٣}{١٠}$) من إيرادات المقايضة الأجنبية الهامشية للسلع الأجنبية ، فإن ما يساوي كل عملة محلية واحدة من المقايضة الأجنبية ، سوف يمدنا بمقدار :

$$٠,٠١ = \frac{١}{٣٠} \times ٠,٣٠ \text{ من العملة الأجنبية}$$

وبمعنى آخر .. أنه يلزم ما يساوي ١٠٠ وحدة عملة محلية من المقايضة الأجنبية ، ليضيف وحدة سلعة أجنبية واحدة ، إذا أقمنا فقط ٣٠ ٪ من المقايضة الأجنبية للسلعة المستوردة .

- وبفرض الكميات التالية من البضاعة المستوردة .

$$I , ... , n$$

فتظهر قيمتها التالية :

$$\frac{Fi}{P_i \text{ Cif}} , ..., \frac{Fi}{P_i \text{ Cif}} , ..., \frac{Fn}{P_n \text{ Cif}}$$

ولها قيم وحدة نسبية :

$$P_i \text{ D} ..... , P_i \text{ D}, ... , P_n \text{ D}$$

في حدود الاستهلاك الإجمالي ، ولذلك يكون مجموع قيمة الاستهلاك الإجمالي للبضائع المستوردة ، هو :

$$Pi^{D}\frac{F1}{P_i\,Cif} + , \ldots\ldots, + Pi^{D}\frac{Fi}{P_i\,Cif} + , \ldots\ldots, + Pn^{D}\frac{Fn}{P_n\,Cif}$$

وذلك على أساس أن :

$$F_1 + \ldots\ldots , F_i , \ldots\ldots\ldots , F_n = 1$$

- وهذا التعبير يعرف سعر الظل للمقايضة الأجنبية ، والذى يمكن التعبير عنه PF كما يلي :

$$(١٦) \qquad PF = \sum_{i=1}^{n} Fi\,\frac{P_i\,D}{P_i\,Cif}$$

وهذا يعني أن سعر الظل للمقايضة الأجنبية هو المعدل المتوازن لنسب مقاصة السوق لأسعار « سيف Cif » الرسمية ، وتعكس الأوزان محتويات فاتورة الاستيراد الهامشي .

ومن المفهوم أن المدخرات المرتفعة من المقايضة الأجنبية تخفف الضغط عن التصدير ، أكثر من كونها تستعمل استعمالاً كلياً لاتساع الاستيراد . ويمكن إصلاح وترتيب ذلك من خلال طرق معالجة التخفيضات في الاستيراد ، وكأنها زيادة في الاستيرادات .

- وتمثل :

$$X_n + 1 , \dots , X_1 , \dots , X_n + h$$

مقدار العملات المحلية ، والتي بمقتضاها تستجيب كل صادرات ، ذات مقدار h للأرباح من المقايضة الأجنبية ، ولكن :

P_iD تمثل سعر المقاصة للسوق للتصدير i .

P_i Fob تمثل سعر الفوب Fob عند السعر الرسمي للمقايضة الأجنبية .

وبذلك تتوفر المعادلة التالية استعواضاً عن المعادلة (١٥) :

$$PF = \sum_{i=1}^{n} Fi \frac{P_iD}{P_i\ Cif} + \sum_{1=n+1}^{n+h} X_i \frac{Pi\ D}{P_i\ Cof} \qquad (١٦)$$

وذلك على أساس :

$$\sum_{i=1}^{n} Fi + \sum_{i=n+1}^{n} Xi = I$$

- ويمكن الإشارة إلى أن : الفروض السابقة تكون صحيحة في حالة عدم وجود جمارك أو ضرائب على العمليات الخارجية ، ولكن إذا فرضت رقابة أو تعريفات جمركية .. فإن P_i Cif , Pi^D سوف تختلف .

obeikandl.com

كما أن P_i Fob , Pi^D سوف تختلف فقط في وجود إعانات التصدير ، وفي العادة تكون الواردات أكثر استجابة للتغيرات في المقايضة الأجنبية وليست الصادرات .

سياسة التجارة المضادة الحالية :

Actual Versus optimal Trade Policy

طبقاً للمنهج العام المتبع في هذه الدراسة .. فإن المعادلات الخاصة بسعر الظل للمقايضة الأجنبية ، مؤسسة على السياسات الحالية والمستقبلية للتجارة . وهناك مثال مبسط يمكن أن يوضح هذا المفهوم :

- بفرض عند الهامش (الحد) يتم تقسيم المقايضة الأجنبية بين استيراد نوعين من السلع ، وبذلك تكون المعادلة العامة أن $n = 2$ ، وبفرض أن الصادرات عند الهامش المتحفظ لإتاحة المقايضة الأجنبية :

جميع قيم X'S مساوية للصفر ، وبفرض أن السلعة الأولى تباع عند السعر ٧٠ وحدة عملية محلية (سيف) عند سعر المقايضة الرسمي ، وعند ١٤٠ وحدة محلية للعملة في السوق المحلي ، وأن تقييم العملة الأجنبية عند الهامش من السلعة الأولى ، الثانية بنسبة ٣ : ٧ ، وبذلك تكون $F1 = ٠,٣$ ، $F2 = ٠,٧$ وبذلك يمكن كتابة المعادلة (١٦) لتعطي سعر الظل للمتابعة الأجنبية ، كما يلي :

$$PF = F_1 \frac{P_i{}^D}{P_i\ Cif} + F_2 \frac{P_2{}^D}{P_2\ Cif} = 0.3 \frac{45}{30} + 0.7 \frac{140}{70}$$

$$PF = 1.85$$

- ويمكن البرهنة الآن : بأنه إذا أرادت الحكومة اتباع سياسة تجارية منحازة بالنسبة للاستهلاك الإجمالي .. فإنه من الخطأ المشاركة في هدف المقايضة في العملة الأجنبية للسلعة الأولى ، بل يجب المشاركة في هدف المقايضة الأجنبية على الأقل على الهامش للسلعة الثانية ، وليس للأولى :

وتصبح قيمة المقايضة الأجنبية مع $F_1 = 0$, $F_2 = 1$ كما يلي :

$$PF = 1.0 \quad \frac{140}{70} = 2$$

ويؤكد ذلك على أهمية صياغة المشروع على سعر أعلى للظل .

- ويتضح من وجهة الدراسة ، أنه تم التركيز على العلاقة بين المقايضة الأجنبية وإجمالي الاستهلاك . ولكن تتم صياغة السياسة التجارية في حدود أهداف واسعة ، وأيضاً للاستجابة للضغوط للمجموعات ذات المصالح المتعددة .

ويتوقف سعر الظل للمقايضة الأجنبية على الكيفية التي تقسم بها زيادات المقايضة الأجنبية بين الاستعمالات المتناوبة .

obeikandl.com

القسم الثاني
منهجية تأثير المقايضة الأجنبية على تحكم الحكومة وسيطرتها على الموارد

في إطار دراسة العوامل المؤثرة علي كفاءة الاستثمار ومنها تحديد المؤشرات الأكثر تأثيراً على هذه الكفاءة ، التي على أساسها يتم اختيار المشروعات .. يظهر عامل تأثير المقايضة الأجنبية على رفع معدل الاستثمار ، وتشير الخبرة في هذا المجال إلى أن هناك وسيلة واحدة ، يمكن أن تعمل فيها مكاسب المقايضة الأجنبية على رفع معدل الاستثمار ، وهى الوسيلة التي يفترض فيها :

- إذا أثرت مكاسب المشروع من المقايضة الأجنبية في توزيع الدخل بين القطاعين العام والخاص بطريقة مختلفة عن المكاسب والأرباح الأخرى .
- إذا كان معدل الاستثمار حساساً جداً على توزيع الدخل .. فإنه من الملائم أن تنعكس هذه الصورة لمكاسب المقايضة الأجنبية في صياغة المشروع وتقييمه .

وإنه من المعروف جيداً – بأن القيود التنظيمية والسياسية تمنع حكومات الدول النامية من استخراج الموارد من مواطنيها ، عن طريق تحصيل الضرائب ، وهناك دول أخرى فقيرة تحصل على الضرائب أكثر ، وتنفق أكثر على أنشطة الاستهلاك الجماعية ، وأيضاً على تكوين رأس المال إذا شعرت أن ذلك ذو جدوى سياسية .

ولكن هؤلاء ذوى المقدرة الأكثر على الدفع لديهم أيضاً المقدرة الأكبر على المقاومة أو التهرب ، وهذا التهرب ليس متاحاً للأشخاص ذوى المرتبات ، وفي هذا المجال نجد أن الضرائب غير المباشرة ، خاصة الضرائب على الواردات والصادرات تعتبر وكأنها وسائل مهمة للتمويل ؛ وأيضاً وسائل عامة ، تستطيع بواسطتها الحكومة أن تتحكم في الموارد من القطاع الخاص . وهكذا ... فإن تحويل الدخل الذي ينتج عن ضرائب

التصدير لمؤسسات الحكومة المتحكمة في التجارة الدولية يلعب دوراً مهماً في صياغة المشروع وتقييمه .

وبالنسبة لقضية الموارد التي تتحكم فيها الحكومة .. قد تكون لها قيمة مختلفة عن تلك الموارد ، التي يتحكم فيها القطاع الخاص . ولكي يتم قياس هذه القيم .. تم تطوير معادلة منفصلة لأسعار الظل للاستثمار العام ، بالنسبة للموارد التي تتحكم فيها الحكومة كما يلي :

$$Pgov\ (\text{حكومة}) = \frac{(1 - S^{gov})\, Q^{gov}}{i - S^{gov}\, Q^{gov}}$$

وبالنسبة للموارد التي يتحكم فيها القطاع الخاص :

$$P^{priv} = \frac{(1 - S^{pri})\, Q^{pri}\, (1 - m)}{i - S^{pri}\, Q^{pri}\, (1 - m)} + \frac{(1 - S^{gov})\, Q^{pri}\, m}{i - S^{pri}\, Q^{pri}\, (1 - m)} + \frac{S^{gov}\, Q^{pri}\, (I - S^{gov})\, Q^{gov}\, m}{[\, i - S^{pri}\, Q^{pri}\, (1 - m)\, (i - S^{gov}\, Q^{gov})\,]}$$

ونجد أنه في هذه المعادلة :

- # P^{gov} حكومة ، P^{priv} قطاع خاص ، هما أسعار الظل النسبية لاستثمار الحكومة والاستثمار الخاص .
- # S^{priv} , S^{gov} – تمثل الميول الطبيعية النسبية للإدخار من الدخل الحكومي ، والدخل الخاص .

Q^{priv} , Q^{gov} – هما الإنتاجية النسبية للحكومة ، ورأس المال الخاص .

i تمثل المعدل الاجتماعي للتخفيض .

m تمثل معدل الضريبة الفعالة الهامشية على الدخل الخاص .

ويمكن أيضاً – اعتبار :

– U_1 تمثل مقياس إجمالي الضرئب غير المباشرة ، وفوائد الاحتكار للاستيراد العام ، وذلك لكل وحدة من استيراد i^{th} .

وحينئذ تقيس U_i/P_1^{Cif} تحويل الدخل من القطاع الخاص إلى الحكومة ، لكل ما تساويه وحدة العملة المحلية من المقايضة الأجنبية التي تخصص لاستيراد i^{th} وتمثل.

$$T = \sum_{i=1}^{n} F_1 \quad \frac{Ui}{Pcif}$$

التحويل الكامل للدخل من القطاع الخاص للقطاع العام ، لما تساويه كل وحدة عملة محلية من المقايضة الأجنبية ، بافتراض بأن كل زيادات في المقايضة الأجنبية مخصصة للواردات ، وذلك بافتراض :

$$\sum_{i=1}^{n} = \sum_{i=1}^{n} F_1 = 1$$

وحينئذ .. يكون في حالة قياس الاستهلاك الاجتماعي للمشروع يبين أو يعرض مكاسب المقايضة الأجنبية في اتجاهين :

أولاً : يجب أن تعرض هذه المكاسب في حدود قيمتها المباشرة ، المعادلة PF x 100 .

obeikandi.com

ثانياً : قد تؤدي هذه المكاسب إلى فائض فيما بين القطاعات ، التي تعتبر مشاركتها في الاستهلاك الإجمالي كالآتي :

$$(S^{gov} P^{gov} - S^{pri} P^{pri}) T \times 100$$

وهناك صلاحية فنية مهمة – يجب ذكرها :

- بمقدار ما يأخذ التحويل صورة أرباح لاحتكار تجارة الحكومة أكثر من صورة ضرائب .. فيجب أن يأخذ حساب الأرباح الهامشية في الاعتبار مرونة الطلب المحلي .

عند تجاهل النفقات المتغيرة لتشغيل إحتكار الحكومة للسلع المستوردة .. تكون المعادلة الصحيحة لقياس الأرباح الهامشية لاستيراد سلعة ما كالآتي :

$$U_1 = MR_1 - P_1^{cif}$$

حيث تكون : MR_1 هى العائد الهامشي من السلع المستوردة ، و MR_1 معبر عنها بدورها ، بواسطة المعادلة الآتية :

$$MR_1 = \left(1 + \frac{1}{r_1} \right) P_1^{D}$$

حيث تمثل فيها r_1 المرونة السلعية للطلب المحلي على السلع المستوردة .

وحيث إن البضائع توزع من خلال ميكانيكة السوق ، وأن ثقل هذا الافتراض ينعكس في حقيقته أن الأسعار $P_1^{D}, \ldots, P_n^{D}$ ، هى أسعار مقاصة السوق ، التي تعكس الاستعداد والرغبة المحلية في الدفع ، وإذا تقنن الاستيراد محلياً .. فإن سعره في السوق يقلل أهمية اعتبار الرغبة في الدفع للبضاعة . ونجد أنه من الضروري – في

حالة التقنية – العمل على تقوية منحنيات الطلب ، حتى يأخذ في الاعتبار أهمية الرغبة والاستعداد على الدفع .

فإذا استعمل منتج منافس في استيرادات مقننة ، وتم شراء جميع المداخل الأخرى من أسواق منافسة .. فإن الفائض المتبقي ، الذي يظل بعد تخفيض وتنزيل نفقات الإنتاج (شاملاً فوائد المنافسة العادية) فيمكن إيعازها إلى البضائع المقننة ، ويمكن حساب الاستعداد والرغبة على الدفع لهذه الواردات ، كإجمالي المدفوعات الحالية تحت التنقنين ، والفائض الحقيقي .

obeikandl.com

القسم الثالث

أهمية المقايضة الأجنبية كشرط جدارة

لقد اعتبرت المقايضة الأجنبية حتى الآن فقط عبارة عن إدارة ، أو كوسائل لهدف قياس الاستهلاك الإجمالي ، ولهذا نجد أن سعر الظل للمقايضة الأجنبية يعكس القيمة الهامشية للموارد الهامشية بلا ارتباط عن كيفية توازن الديون ، والاعتمادات للحسابات الدولية .

وبمعنى آخر .. فإن سعر الظل للمقايضة الأجنبية PF ، يجيب على السؤال :

- بمعرفة الحجم الحالي والمرتقب للاستيراد والتصدير – فما القيم المقدرة لها ، في ظل إنتاج البضائع المحلية ، التي يمكن أن تتيحها وحدة هامشية من العملة الأجنبية ؟

ولذلك يتم طرح سؤال آخر : ما المستوى الملائم للاستيرادات على ضوء إمكانيات التصدير ؟

ولكي يتم التعامل على مستوى التحليل الاقتصادي لهذه الاستفسارات .. يجب التعامل مع ميزان لقياس العلاقة بين مستوى الاستهلاك الإجمالي وأهداف إعادة التوزيع .

ويبين الشكل التالي حدود جدوى إفتراضية ، أو نظرية FF ، وهي مرتبطة بمستوى الاستهلاك الإجمالي .

obeikandl.com

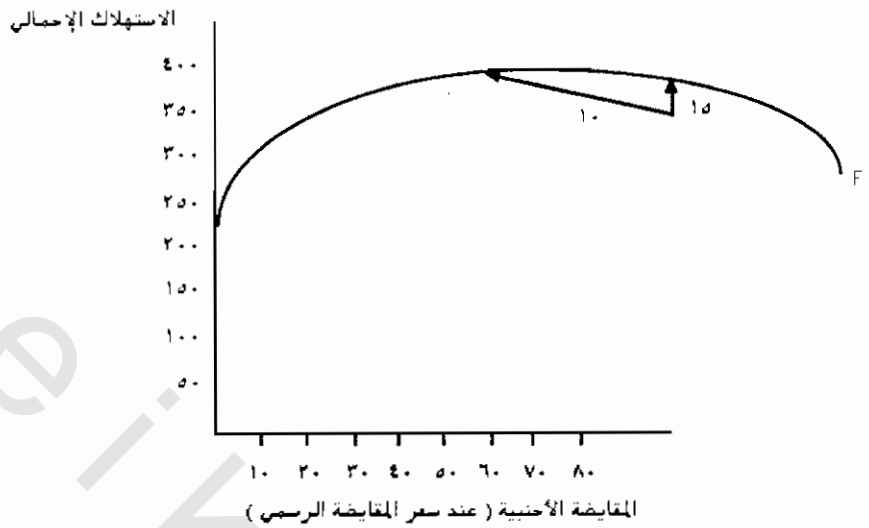

شكل (٣ – ١) : حدود جدوى افتراضية ، أو نظرية FF .

والطريقة المقترحة لقياس سعر الظل للمقايضة الأجنبية ، تصل لهذا النموذج البسيط لحساب الانحدار والميل لحدود الجدوى ، عند نقطة معينة مثل A .

وفي المثال الحالي .. نجد أن انحدار FF مساو لمقدار ١,٥ ، ويمثل المقدار الذي يزداد به الاستهلاك الإجمالي ، وذلك عندما تزداد المقايضة الأجنبية بمقدار يساوي وحدة العملة المحلية عند السعر الرسمي للمقايضة . وأن النقطة المهمة للأهداف الحالية هى الحصول ، أو استنتاج سعر الظل لانحدار حدود الجدوى نقطة معينة مثل A ، وهى تحدد الظروف الاستنتاجية لافتراض تلك النقطة .

وكما يوضح الشكل التالي أن تراكيب منحنيات الرفاهية ، ومنحنيات الرفاهية الاجتماعية تزداد كلما يتم التحرك نحو الشمال ، والشمال الغربي في اتجاه السهم :

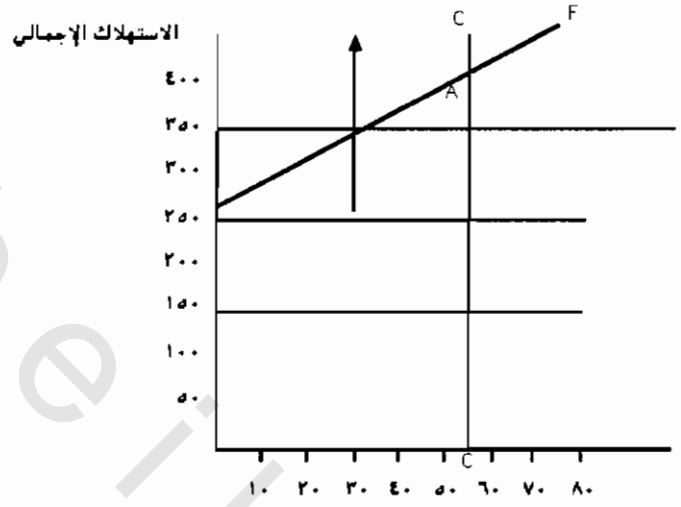

شكل (٣ – ٢) : منحنيات الرفاهية وحدود الجدوى .

وتفيد منحنيات الرفاهية ، في إيضاح أنه كلما زادت إجمالي الإستهلاكات كلما زادات الرفاهية الإجتماعية للمجتمع .

وفي حالة أخرى – يوضح الشكل التالي :

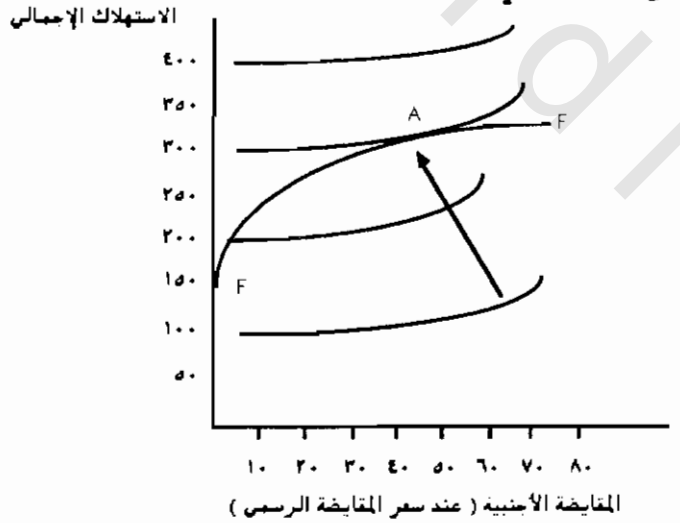

شكل (٣ – ٣) : منحنيات الرفاهية وحدود الجدوى لحالة أخرى .

obeikandl.com

بأن الرفاهية تزداد عكسياً بمقدار المقايضة الأجنبية التي يستعملها الاقتصاد ، وذلك يرجع إلى أن الاقتصاد يعتمد على الحد ، أو الهامش للعون الأجنبي ، والاستثمار الأجنبي الخاص الذي يمول الواردات .

وفى الشكل (ما قبل الأخير) تنعكس القيود على العون الأجنبي ، والاستثمار الخاص في الخط الأفقي CC ، والمفروض أنه يضع الاقتصاد عند المنطقة A .

وفي الشكل الأخير .. فإن منحنيات الرفاهية المتساوية المدون عليها (٣) هى مماس FF عند A .

وتبين النقطة A في كلتا الحالتين أعلى مستوى من الرفاهية يمكن الوصول إليه ، وأن القيمة الهامشية للمقايضة الأجنبية يمكن أن تستنتج وتستخرج من الانحدار FF ، أو أكثر تعميماً من المعادلات (١٦) ، دون الحاجة لقرارات إضافية لصانعي السياسة .

وبمقارنة الشكل التالي :

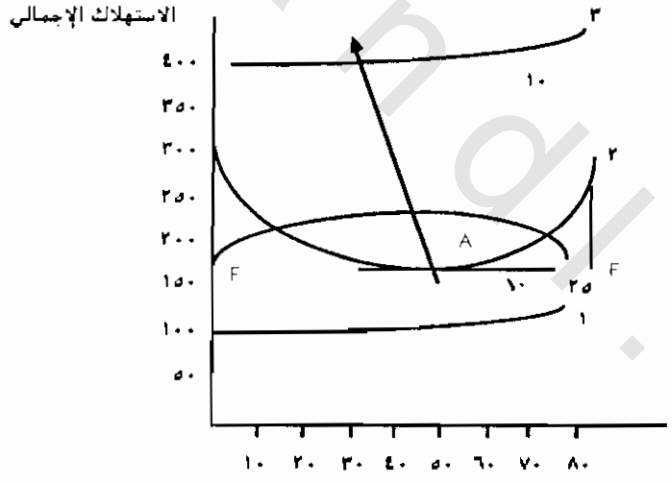

شكل (٣ - ٤) : منحنيات الرفاهية المتساوية وحدود الجدوى .

مع الأشكال السابقة .. نجد أن لمنحنى الرفاهية المتساوية عند النقطة A انحداراً ، وميلاً بمقدار ٢,٥ ، موضحاً الرغبة في التضحية ، بمقدار يساوي ٢,٥ من العملة المحلية من الاستهلاك الإجمالي لتخفيض استعمال المقايضة الأجنبية بمقدار وحدة عملة واحدة .

وهكذا .. فإن مكاسب المقايضة الأجنبية الناتجة بواسطة المشروعات أو نفقات المقايضة الأجنبية الناجمة بواسطة المشروعات ، يمكن تقييمها عند ٢,٥ لكل وحدة عملة محلية أكثر من ١,٥ للعملة المحلية ، التي تمثل القيمة المكافئة في حدود الاستهلاك الإجمالي .

وفي النهاية .. يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

هناك وسيلتان لرؤية المقايضة الأجنبية ، عند حساب الفائدة الاقتصادية القومية :

- يمكن اعتبار المقايضة الأجنبية – ببساطة – كأداة ووسيلة لقياس الاستهلاك الإجمالي ، فحينئذ تكون قيمة المقايضة الأجنبية هى مقدار الاستهلاك الإجمالي ، الذي يمكن الحصول عليه بوحدة من المقايضة الأجنبية .
- إن مكاسب وأرباح المقايضة الأجنبية وإدخارها يمكن اعتبارها كهدف ، قيمته أعلى من مساهمته في الاستهلاك الإجمالي .

ومن المحتمل أن ارتفاع المقايضة الأجنبية تحديد هيكل – أو هدف – (الجدارة) – يعكس الرغبة في تخفيض تأثير الحكومة أو الحكومات الأجنبية ، أو اعتماد أصحاب رؤوس الأموال أو الممولين على المساعدة الأجنبية ، أو الاستثمار الخاص الأجنبي لتمويل العجز التجاري .

وفي الحالة التي تعتبر فيها المقايضة الأجنبية أداة فقط لقياس الاستهلاك الإجمالي .. يمكن إذن أن تنعكس قيمتها في سعر الظل ، الذي لا يتطلب أي قرار إضافي لذلك القرار الأساسي ، الذي يعني أن المقايضة الأجنبية هى – فقط –

obeikandl.com

أداة ، ويمكن حساب سعر الظل هذا بواسطة المعدل المتوازن لنسب أسعار المقايضة للسوق المحلية سيف Cif ، وهى أسعار محسوبة عند السعر الرسمي الأجنبي المنسوبة عند هامش أو حد الواردات المختلفة .

وبمقدار ما تشمل تأثيرات أرباح المقايضة الأجنبية عند الحد أو الهامش اللازم لتخفيض وطأة التصدير .. فإن الفائدة المتزايدة من العروض المحلية للبضائع القابلة للتصدير ، يجب أن تجد مغزى في حساب سعر الظل المقايضة الأجنبية . وتقاس قيمة الاستهلاك الإجمالي للعروض ، والإمدادات بالبضائع القابلة للتصدير المتاحة أو المفرج عنها للسوق المحلي بنسبة أسعار مقاصة في السوق المحلي Fop (فوب) ، عند سعر المقايضة الرسمي ، وأن الوزن الذي تلحقه لكل تصدير هو القيمة النقدية للزيادات في الإمدادات والعروض المحلية للبضائع ، استجابة لزيادة وحدة في إتاحة المقايضة الأجنبية .

obeikandl.com

الجزء الثالث

الاستهلاك الإجمالي ومنهجية قياس الفوائد المباشرة للمشروعات الاستثمارية

ينبع منهج قياس الدخل الفردي "Per capita" دائماً لقياس درجة الرفاهية للشعوب ، بسبب يرجع إلى عكس الاستهلاك الحقيقي للأفراد ، كما أن المقارنات الدولية لتكاليف الاستهلاك لكل فرد أو السعرات ، أو قيمة الإيراد لبضائع الاستهلاك لكل فرد تعتبر كلها محاولات ، تعكس بعض القياسات للرفاهية الجارية للدولة ، من خلال استهلاك الفوائد .

وغالباً ما يؤخذ الاستهلاك الإجمالي كمقياس غير دقيق للرفاهية الحالية ، ويعتبر الاستهلاك لكل فرد أحد المحددات الرئيسية للرفاهية .

وعامة .. فإن الاستهلاك الإجمالي Aggregate Consumpition مفهوم متغير ، وليس من السهل الحصول على عدد حقيقي ، يمثل مجموعة متغيرة لبضائع المستهلك ، مثل : الخبز ، والملابس ، ... إلخ . فإذا كان شخص ما مستعداً لدفع دولار واحد لوحدة منتج ، وعدد ٢ دولار لوحدة من المنتج الأخر ، فيؤخذ الثاني ضعف القيمة كالأول في تقدير الاستهلاك الإجمالي للفائدة .

وقد يبدو أن المستهلكين ، وقد كونوا قاعدة من السلع المتجمعة المتفاوتة ، أو غير المتساوية في فهرس واحد من الاستهلاك الإجمالي ، وكأنه يجب على الحكومة أن تغير أسبقيات متساوية للزيادات المتساوية للاثنين ، بالرغم من التأثير السيئ لاستهلاك بعض السلع على الصحة العامة للمستهلكين .

وعلى ذلك – فمن الخطأ اعتبار لهدف التخطيط الإرشادي أن يقترح افتراض أن الاستهلاك الإجمالي هو الهدف الوحيد للاستثمار العام ، أو أنه الاختيار الوحيد للفائدة الاقتصادية القومية للاستثمار .

ولو أن تقييم أو تقيمات المستهلكين عامة ذات أهمية ما .. فإنها على ما يبدو أنها حساسة للأهداف الاجتماعية ، وأن تثمين أو تقسيم المستهلكين لا يحكمها ولا يطبق عليها أحكام تحليل الفائدة / النفقات ، وإن كانت عادة تعرف بالتقييم على مدة الوقت .

ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال العناصر التالية :

أولاً : صافي الإيراد للمشروع *Net Output of The Project*

إن المشكلة الرئيسية المندمجة في قياس الفوائد للمشروع ، هى قياس الرغبة في البيع للمستهلكين ، وهى المعروفة بالإيراد الصافي للمشروع ، يقصد بها البضائع والخدمات المصنوعة المتاحة للاقتصاد وذلك عند تحديد الإيراد الصافي Net Output ، التي قد لا تكون متاحة في غياب أو عدم وجود المشروع .

أما إذا أضيفت البضائع والخدمات المنتجة طبيعياً بواسطة المشروع إلى الطلب في الاقتصاد .. فيجب النظر إليها أو اعتبارها كالإيراد الصافي لأغراض التحليل .

أما إذا لم تضاف البضائع والخدمات المنتجة بواسطة المشروع إلى العرض المتاح في الاقتصاد ، ولكنها تحل محل المصدر المتغير للعرض ، تاركة إجمالي العرض الثابت ، فيكون حينئذ الإيراد الصافي للمشروع مبيناً وظاهراً بواسطة الموارد المطلقة أو الناتجة من المصدر المتغير للفرض .

وأن صافي الفوائد التي ينتجها المشروع فهى موارد متاحة حديثاً ، وقد حلت بواسطة القطاع القديم ، ونجد أن التغيير الجيد حول معرفة الإيراد الحقيقي لمشروع ينتج لتعويض الاستيراد ، هو صافي العملة الأجنبية المقتصدة بواسطة المشروعة .

وعندما يتم التعرف على فوائد المشروع .. تكون المشكلة هى العثور على مقياس مناسب لرغبة المستهلكين ؛ لتحديد الإيراد الصافي الجاري . وعلى هذا .. يجب التمييز بين فئات متعددة للإيراد الصافي :

- فالإيراد الصافي قد يتكون من ناحية من البضائع للمستهلك النهائي ، وهذا يحدث فقط عندما ينتج المشروع نفس بضائع استهلاك ، وهذا يمثل إضافة للعرض المتاح في الاقتصاد .

- ومن ناحية أخرى .. أن الإيراد الصافي قد يتكون من إنتاج بضائع وسيطة ، التي تنتج بواسطة المشروع ، أو تحرر بواسطة المشروع من مصدر متناوب للعرض ، وينتج أيضاً زيادة صافية في فائدته للاقتصاد المحلي .

- وأخيراً .. أن يتكون الإيراد الصافي للمشروع من العملة الأجنبية ، وهذا يمدنا عندما يتم تصدير إيراد المشروع بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، أو عندما يعوض الإيرادات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثانياً : الفوائد من بضائع المستهلك

Benefits From Consumer goods

ويتضح ذلك إذا تم فرض أن المشروع هو مصنع سكر ، والذي سيقوم ببيع السكر في السوق المحلي للاستهلاك النهائي .. فإن هذا السكر لن يعوض السكر المستورد ، ولكنه سوف يضيف الإمدادات المتاحة للسوق المحلي ، ويصبح السؤال :

ما أفضل طرق القياس لرغبة المستهلك على الدفع ؟

- المقياس الأول : قد يكون سعر السوق نفسه ، والذي يعادل التضحية بدفع العملة المساوية لسعر البضاعة ، وبمعنى آخر .. يجب أن تكون رغبة المستهلك للدفع ، تساوي نفس مقدار ارتفاع سعر السوق للبضاعة على الأقل ، وأن الشروط التي تضمن تخفيض رغبة المستهلك :

أن السكر متاح بسهولة لأي عميل ، مهما كان راغباً في أن يدفع بسعر السوق ، أي عدم وجود مقننات مثل بطاقات التموين وغيرها .

لا توجد سلطة احتكارية ، يمارسها أي مستهلك بالشكل الذي يؤثر من خلال مشترياته الخاصة على سعر السوق للسلعة .

أن الإضافة التي يساهم فيها المشروع في عرض السكر في السوق لا تؤثر على مستوى الأسعار لسوق السكر .

وعلى هذا .. فإن الشرطين الأولين ، هما شرطين للشراء التنافسي . وحتى يكون الشراء تنافسياً فعلاً .. فيجب أن يكون سعر الكيلو جرام الأخير من السكر يمثل أو يعكس بدقة توقع المستهلك ، ويكون قادراً على دفع السعر .

فإذا تجاوزت رغبته في الدفع سعر السوق .. فإنه يشتري سكراً أكثر عند هذا السعر ، وأن شراءه الخاص لن يرفع السعر ، وسوف يستمر في شراء سكر ، حتى يصل إلى النقطة التي تكون فيها رغبته في شراء السكر قد وصلت إلى سعر السوق .

أما الشرط الأخير .. فهو يؤكد أن سعر السوق المنتظر ، أو المتوقع لمشروع مصنع السكر ، يعكس رغبة الدفع لجميع كيلو جرامات السكر الإضافية الذي يقوم المشروع بإضافتها .

فإذا لم يتواجد شرط من الثلاثة .. فإنه لا يمكن الاتفاق على أنه في الأمد الطويل ، تكون رغبة المستهلك في الدفع محدودة بسعر السوق ، ويوضح هذا المعنى المثال التالي :

بفرض أن إيراد المصنع كان كبيراً نسبياً ؛ مما أدى إلى زيادة العرض الكلي ، بحيث هبط بسعر السكر من ٣ دولارات للكيلو جرام إلى ٢ دولار ؛ حيث كانت رغبة المستهلك في الدفع لآخر كيلو جرام من السكر ٣ دولارات ، وتحت هذه الظروف .. لا يمكن أن يكون كلا من السعر القديم والجديد مقياساً دقيقاً لقياس رغبة المستهلك في الدفع ، لوحدة من إنتاج المشروع .

ويوضح الشكل التالي تصوير هذه الحالة كما يلي :

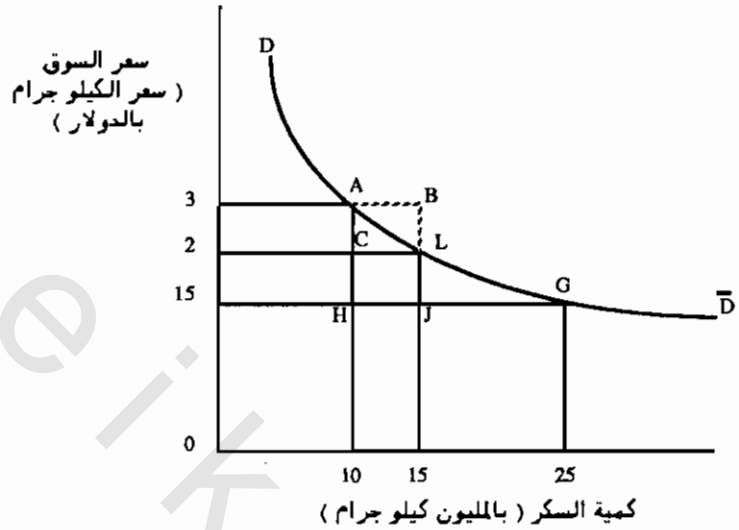

شكل (٣ - ٥) : تمثيل المثال بيانياً .

حيث يكون قوس الطلب $\overline{DD}$ موضحاً لإجمالي الطلب السنوي من السكر (على المحور الأفقي) بدرجات الأسعار الممكنة (على المحور العمودي) .

ويفرض أن الإنتاج السنوي الجاري من السكر هو ١٠ ملايين كيلو جرام .. فإن منحنى أو قوس الطلب سيوضح أن السوق سوف يكون مستقراً عند ٣ دولارات للكيلو جرام ، وهو سعر السوق الحر .

أما إذا كان توقع إنتاج مصنع السكر هو ٥ ملايين كيلو جرام إضافية ، حيث يكون الإنتاج السنوي ١٥ مليون كيلو جرام ، فنلاحظ من منحنى الطلب أن سعر مقاصة (اقتصاد) السوق الجديد قد يهبط إلى ٢ دولار كيلو جرام .

وتقاس رغبة المستهلك للدفع لكل كيلو جرام زيادة بواسطة ارتفاع منحنى الطلب ، عند مستوى عرض معين ومعروف .

obeikandl.com

وعند فحص الشكل السابق .. يتضح أن المقياس الصحيح للرغبة الإجمالية في الدفع بواسطة المستهلكين لإيراد مصنع السكر الجديد ، ليس هو رفع السوق المحلي ٢ دولار للكيلو جرام ، من إنتاج ٥ ملايين كيلو جرام إضافية ، والممثلة في المنطقة (CIJH) ، وليس هو السعر القديم للسوق ٣ دولارات كيلو جرام ، والممثلة في المنطقة (AIJH) .

وتجد أن المقياس الحقيقي هي المنطقة (AIJH) ، وأن الزيادة ACL لاستعداد المستهلك للدفع فوق مدفوعات السوق الحالية (CIJH) للسكر المنتج من المصنع الجديد ، هى زيادة المستهلك من الإنتاج JH .

وللاختصار .. في حالة ما إذا كان إجراء المشروع متاحاً بحرية للمستهلكين عند سعر سوق معين أو معروف ، أو إذا كان كبيراً وكافياً في مقابل السعر المناسب ، أو المطابق .. فإن قياس استعداد المستهلك للدفع تبدأ من قيمة دفع المستهلك الحالي .

وبناء على ذلك .. فإن تقدير استعداد ورغبة الدفع ، تتطلب فحص شكل منحنى وقوس الطلب للمنتج ، ويعتبر هذا عملاً صعباً عند تطبيق سعر السوق ، ولكن لا يمكن تجنبه إذا وجب عمل تقييم حقيقي للمشروع .

ثالثاً : الفوائد على بضائع المنتج

Benefits From Producer goods

عندما تستعمل الإيراد الصافي المناسب في إنتاج بضائع وخدمات أخرى .. فإن مبادئ وقاعدة القياس طبقاً لاستعداد المستهلك للدفع تستمر في التطبيق ، والاختلاف الوحيد هو أن الزيادة النهائية في الاستهلاك تجعل – في الإمكان عن طريق زيادة فائدة بضاعة المنتج – أن تكون هناك أطوار كثيرة من الإنتاج ناشئة من ناتج المشروع ، ويؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل أكثر تعقيداً في القياس .

رابعاً : الفوائد على إيرادات المقايضة الأجنبية

Benefits in Earning Foreign exchange

في الاقتصاديات الحديثة والمتطورة .. يحدث – وبصفة متكررة – بأن التأثير النهائي الصافي للمشروع لا يكون على الفائدة المحلية للبضائع والخدمات ، ولكن على سوق العملة الأجنبية ، وهذا يكون واضحاً في حالة تضمن المشروع إنتاج البضائع لزيادة الصادرات ، فيكون التأثير الصافي للمشروع هو زيادة العرض والإمداد بالعملة الأجنبية المتاحة ، والمفيدة للاقتصاد ، أكثر من الفائدة لأي خدمة أو بضاعة معينة ، ونفس الشئ يكون عندما يتضمن المشروع إنتاج البضائع التي تعوض الاستيراد .

ويمكن التوقع بأن الإمداد لهذه البضائع للإحلال محل الواردات السابقة أكثر من ارتفاع إجمالي العرض ، ويكون التأثير الصافي هو تواجد وإطلاق عملة أجنبية مساوية في القيمة للعملة الأجنبية للإيرادات السابقة .

ويمكن ترويج التعويض والإحلال محل الواردات والصادرات ، بطريقة غير مباشرة ، إذا أطلق المشروع بضائع من مصدر إمداد متناوب ومتغير ، وتستعمل حينئذ هذه البضائع لزيادة الصادرات أو التوفير في الواردات .

وقد أثبت أحياناً أنه عندما يزود مشروع بالبضائع من النوع التي قد يكون تم استيرادها سابقاً .. فيجب معاملة الإنتاج الصافي ، وكأنه عملة أجنبية سواء استعملت هذه البضائع للإحلال محل الواردات ، أو أضيفت إلى إجمالي الإمداد والعرض في السوق المحلي ، وهذا ما يمكن أن يحلله الشكل التالي :

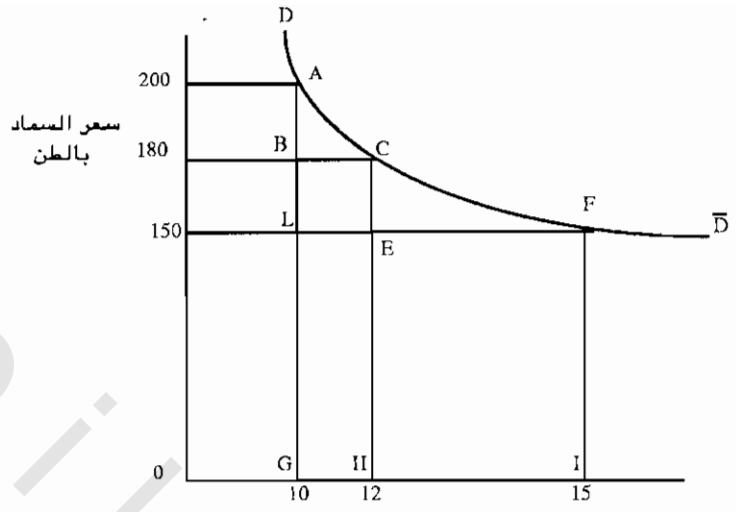

شكل (٣ – ٦) : الرغبة والاستعداد للدفع والإتاحة والفائدة ، والعملة الأجنبية .

وبفرض أن $\bar{DD}$ تمثل منحنى الطلب ، وأن الرغبة والاستعداد للبيع لسماد النتروچين للسوق المحلي ، بسعر السماد الذي تم قياسه على المحور العمودي ، وأن الكمية المطلوبة على المحور الأفقي ، وأن العرض والإمداد الجاري للسماد يتكون من ١ مليون طن . والذي يصنع نصفه محلياً ، ويتم استيراد النصف الباقي ، وأن نفقات العملة الأجنبية للسماد المستورد تعادل ١٥٠ دولار للطن ، ولكن نفقات الإنتاج المحلي تكون أعلى .

ومن أجل حماية الصناعة المحلية .. تقوم الحكومة بتطبيق تعريفة الاستيراد البالغة ٥٠ دولار للطن ، ويتم بيع جميع السماد بسعر المقاصة للسوق ، وهو ٢٠٠ دولار للطن .

وقد تم الاقتراح بعمل مصنع جديد ينتج ٢٠٠ ألف طن إضافياً من السماد ، وإذا أضيف هذا العرض المحلي .. يصبح السعر المحلي ١٨٠ دولار للطن ، أما إذا عوض به محل الإمدادات المستوردة سابقاً .. فسوف يظل الثمن ٢٠٠ دولار للطن .

ولكن إذا ظل العرض الكلي للسماد في السوق المحلي ثابتاً ، عندما يبدأ المشروع في العمل .. فسوف يكون التأثير الصافي للمشروع ، هو القيام بالتعويض والإحلال

محل ٢٠٠ ألف طن من السماد المستوردة سابقاً ، ويكون الإيراد الصافي للمشروع هو ٣٠ مليون دولار (١٠٠ دولار / للطن × ٢٠٠ ألف طن) من العملة الأجنبية ، التي تم توفيرها ، والممثلة في المنطقة (LEHG) من النموذج .

فإذا كان تأثير المشروع هو زيادة العرض الإجمالي للسماد من ١ مليون طن إلى ١,٢ مليون طن .. فحينئذ تقاس فوائد المشروع ، وطبقاً للاستعداد والرغبة في الدفع ، وكأن المنطقة (ACHa) تحت منحنى الطلب بين مستويات العرض ١,٠ مليون طن ، و ١,٢ مليون طن .

وتقاس الفوائد وكأنها المنطقة LEHa ؛ لأن الحكومة يمكنها أن تستولى على الفوائد الإضافية ACEL في أي حال ، وذلك بزيادة الاستيراد بواسطة ٢٠٠ ألف طن .

وطالما أن الحكومة تستطيع أن تحصل على فوائد بزيادة الواردات (بواسطة الاستيراد ، حتى النقطة التي يصل فيها العرض الكلي للسماد إلى ١,٥ مليون طن) فيجب النصح بتنفيذ ذلك ، وعندما يصل مستوى الاستيراد إلى الدرجة المعقولة والكافية ، فيجب إذن النظر فيما إذا كانت هناك حاجة لصنع محلي ، وسوف يؤدي معيار أو مقياس تعويض الاستيراد إلى قياس العوائد عند قيمة توفير العملة الأجنبية ١٥٠ دولار للطن .

هذا .. وقد أسست حالة خاصة ، وهى أن توفيراً معيناً في العملة الأجنبية ، هو الإيراد الصافي المحقق والمطابق للمشروع ، فمازالت الحاجة تستدعي لوجود مقياس أو قياس لقيمة العملة الأجنبية .

والمبدأ أو القاعدة التي تطبق هى ضرورة تحديد ما الاستعداد للدفع (في حدود العملة المحلية) للعملة الأجنبية الزائدة ، التي يمكن أن تتوفر بواسطة مشروع معين ، ويجب اعتبار أن سعر السوق هو مقياس الاستعداد للدفع . فإذا كان سعر السوق ملائماً .. فلابد من تطبيق نفس الشروط المذكورة سابقاً ، في حالة بضائع المنتجين على

العملة الأجنبية ، التي لا يتم شراؤها بواسطة المستهلكين النهائيين ، ولكن بواسطة التجار الوسطاء أو المنتجين .

فإذا كان سوق العملة الأجنبية سوقاً منافساً تماماً .. فيمكن إذن شراء العملة الأجنبية وبيعها ، دون حدود عند سعر التغيير الرسمي ، وتنعكس الرغبة المحلية في الدفع بدقة بواسطة العملة المحلية المساوية للسعر الرسمي ؛ فإذا فرضنا أن جميع العملات الأجنبية يمكن تغييرها عند مجموعة رسمية من أسعار الصرف .. فسوف تنخفض مشكلة تقييم العملة الأجنبية لنجد سعراً واحداً (فردياً) لعملة مشتركة من المقاصة الأجنبية ، وعلى ذلك يتم أولاً تحويل قيم جميع العملات الأجنبية إلى ما يساويها من العملات المحلية ، وذلك باستعمال الأسعار الرسمية للصرف .

وهنا يطرح *سؤال* : ما الرغبة والاستعداد المحلي لدفع مبلغ معين من العملة الأجنبية ، يساوي رسمياً وحدة من العملة المحلي ؟

ويطلق على كمية العملة المحلية ، سعر الظل للمقايضة الأجنبية The Shadow Price of Foreign exchange ، ونتيجة لأهمية تأثير المقايضة الأجنبية في معظم مشروعات الدولة النامية .. فإن تقدير سعر الظل للمقايضة الأجنبية يعتبر ذا مغزى كبير لتحاليل النفقات / الفائدة الاجتماعية .

ويجب ملاحظة أنه إذا لم تكن جميع العملات الأجنبية قابلة للصرف والتحويل بحرية فيما بينها .. فإن سعر الظل للمقايضة الأجنبية سوف يكون واحداً ، ويجب أن يكون واضحاً بأن سعر الظل للمقايضة الأجنبية يتم تقييمه في أحسن صورة على المستوى المركزي ، وهذا فعلاً يقع تحت فئة القياسات القومية .

وأخيراً .. يمكن الإشارة إلى الخطوات المنهجية لتقدير الفوائد المباشرة للاستهلاك الإجمالي ، وذلك بهدف اتخاذ قرار الاستثمار في المشروع :

التأكد من الإيراد الصافي للمشروع ، وأنه ناتج عن إضافة حقيقية للعرض من المنتجات والموارد .

تقدير عدد المستهلكين الذين سوف يقومون حالياً بالدفع للعرض الإضافي للبضائع .

يجب تحديد فيما إذا كانت لدى المستهلكين الحرية في شراء المقدار المكافئ لاحتياجاتهم ، وفي حالة وجود قيود .. فيجب تقدير مدى الاستعداد والرغبة في الدفع للعرض الإضافي ، الذي سيتجاوز عامة سعر السوق .

يجب فحص العرض الإضافي فيما إذا كانت لأي مستهلك سلطة احتكارية ، ومدى تأثيره على سعر السلعة إلى أعلى ، حتى تعكس الاختلاف بين الرغبة والاستعداد للدفع ، وقدرتهم على الدفع الحالي .

بالنسبة للعرض الإضافي من بضائع المستهلكين .. يجب فحص فيما إذا كان حجمها كبيراً ، بالمقارنة بالمصادر الأخرى للعرض ، وأن الأسعار قد تخصص بواسطة الإضافي .

وإذا كان ذلك .. يجب المحاولة لتقدير تقريبي للسعر ، وشكل منحنى الطلب ؛ لتقدير استعداد المستهلكين للدفع ، الذي قد يتجاوز ما يجب أن يدفعونه حالياً فعلاً .

بالنسبة لبضائع المنتج .. يجب تطبيق النقاط الثلاث الأخيرة عليها .

وبالنسبة للبضائع التي تعوض وتحل محل الواردات ، أو تضاف للصادرات .. يجب تقدير التأثير على إتاحة المقايضة الأجنبية ، لعمل افتراض عن الأسواق الأجنبية ، وأيضاً عن سياسات الحكومات .

ويجب استعمال أسعار الظل للمقايضة الأجنبية ، التي تستمد من هيئات التخطيط لتحويل فوائد المقايضة الأجنبية ، إلى وحدات استهلاك إجمالي في العملة المحلية .

عندما يشمل أي تقدير للفوائد المباشرة على الاستهلاك بطريقة مباشرة ، فيجب تحويلها إلى القيمة الحالية باستعمال الأسعار الاجتماعية للتخفيض ، الذي يستمد من هيئات التخطيط المركزية .

بالنسبة للبضائع التي لا تباع في السوق ، ولكن يتم عرضها بحرية (دون قيود) .. يجب تقدير المبالغ الذي كان من المتوقع دفع المشترين لها ، وإذا لم يتمكن من ذلك .. فيمكن استعمال بعض التصديرات المتعلقة للأهمية النسبية للتسهيلات في حدود الاستهلاك الإجمالي العام ، وقد يكون ذلك مفيداً للتقرير الفعلي لاختبار المشروع .

يجب جمع كل هذه الفوائد المباشرة للاستهلاك الإجمالي لكل مشروع ، حتى يمكن الوصول إلى الإجمالي .

ويكون الشكل الإجمالي في وحدات من الاستهلاك الإجمالي القائم ، وهذه الفوائد متجانسة بفضل استعمال أسعار الظل المناسبة ، شاملة معدلات الظل للتنزيل ، وأسعار الظل للمقايضة الأجنبية .

الجزء الرابع
الاستهلاك الإجمالي ومنهجية قياس
النفقات المباشرة للمشروعات الاستثمارية

ترجع عملية قياس النفقات المباشرة للمشروعات الاستثمارية إلى قياس نفقات الفرصة المناسبة ، والتي يمكن تحديد مفهوم لها ، وهو الحد الأقصى للفوائد الاختيارية أو المتناوبة المنتهى أمرها .

وهذا المفهوم هو المفهوم الأكثر ملاءمة لاختيار المشروعات .. فإذا كان اختيار المشروع A يؤدي إلى التنازل عن فرصة اختيار المشروعات B, C, D .. فيكون الحد الأقصى للفوائد الخاصة بها الذي تشمله المشروعات الثلاث ، هو النفقات الملائمة The relevant cost .

وفي الحياة العملية .. فإن الاختيارات غالباً لا تقدم الاختلافات في استخدام طرق القياس بين المشروعات كلها ، ولكن تطبيق نفس الاعتبارات المطبقة في الاختيار – باستعمال الموارد – بهدف الحصول على المشروع ، أكثر من تركها تستعمل في الوسيلة الاختيارية الأفضل .

ولإيضاح هذا المفهوم .. يفترض أن المطلوب ١٠ آلاف طن صلب للمشروع . والسؤال : ما أفضل طرق استخدام اختياري للصلب ؟ فقد كان يمكن تصدير هذا الصلب ، أو استعماله محلياً لصناعة بضائع للمستهلك ، وهذا اختيار A ، أو لصناعة معينة لمنتج ما ، وهذا اختيار B . وعلى هذا .. يتطلب الأمر أهمية التعرف على النفقات المناسبة ، كحد أقصى للفائدة التي فقدت باستعمال هذه الكمية من الصلب في المشروع الذي تم اختياره ، على أن تطبق نفس الاعتبارات لاستعمال الموارد الأخرى .

وعند التعرف على النفقات ، كحد أقصى للفوائد ، التى تتم التضحية بها ، فيجب أن تراعى تحديد الفرص المتغيرة الاختيارية حقيقياً ، وأن يتم بحث الجدوى الحقيقية وليس فقط الإمكانيات الفنية .

فبفرض أنه من الأفضل أن يتم تصدير الصلب ، ولكن رأى القرار السياسي أن يباع الصلب بسعر مدعم للشركات التي تقوم بتصنيع الصلب محلياً ، وذلك من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وإن كانت الإمكانيات التكنولوجية تخالف ذلك .

وعلى هذا .. فإن أقصى حد للفائدة التي يمكن التعرف عليها ، سوف تكون من قائمة المتغيرات والاختيارات العملية التي يمكن إجراؤها ، وأن الفرص الفنية التي لا يمكن الاستفادة بها ؛ نتيجة للقيود الاجتماعية ليست فرصاً حقيقية ، كما أن التعرف على النفقات كحد أقصى للفوائد التي يتم التضحية بها ، يجب أن يكون مؤسساً على الجدوى الواقعية أو الحقيقية .

وبما أن النفقات هى (الحد الأقصى) للفوائد المنتهية أمرها .. فسوف تقاس النفقات بنفس الطريقة التي تقاس بها الفوائد ، ويقاس إجمالي الاستهلاك بنفس المعايير التي قيس بها إجمالي الإستهلاك – الفوائد ، وذلك طبقاً للمعيار « رغبة المستهلكين واستعدادهم للدفع » ؛ فقد تم تعريف فوائد المشروع على أنها « الإيراد الصافي » ، ويعبر عنها بالبضائع والخدمات التي تكون صالحة ومتاحة للاقتصاد ، والتي قد لا تكون متاحة في عدم وجود المشروع .

والخطوة الأولى في قياس النفقات ، هى التعرف بدقة على الإيراد الصافي الملائم للمشروع ، وكذلك قياس التكاليف ، ولذلك .. يجب أن يتم التميز بين الإمكانيات المتغيرة ؛ فقد يؤدي استعمال الموارد الطبيعية المتعددة للمشروع إلى هبوط في الفائدة العامة لتلك الموارد ، مساوياً تماماً لاستهلاكها بواسطة المشروع .

ومن ناحية أخرى .. فإنه استجابة للطلب الذي ترتب على إنشاء المشروع ، أو الذي

تولد عن المشروع لهذه الموارد ، فقد يزداد الطلب نتيجة لذلك في بقية الإقتصاد . وفي هذه الحالة .. قد لا يكون هناك تغيير في الفائدة الإجمالية للبضائع والخدمات المستعملة كمداخل للمشروع ، وسوف يكون حينئذ صافي المدخل للمشروع من تلك البضائع ، والخدمات ، التي تكون فائدته لباقي الاقتصاد قد انخفضت بسبب استعمالها لكي تنتج مداخل للمشروع .

والمشكلة التي تنشأ في كل حالة ، هي التعرف على البضائع والخدمات ، التي تعاني من هبوط وانحدار بسبب المشروع ، فإذا كانت المداخل الطبيعية الحالية للمشروع تعاني من هبوط في إجمالي الفائدة .. فيجب النظر إلى طلب هذه البضائع والخدمات بواسطة المشترين المحتملين ؛ لكي يمكن قياس الاستهلاك الإجمالي للنفقات ، ويكون الهامش المناسب للقياس هو هامش الطلب . أما إذا كانت متطلبات المشروع من المداخل قابلة العرض المتزايد من المصادر الأخرى .. فلابد من الاهتمام بهامش العرض . وعندما يتم تحديد أنواع المداخل وتنويعها .. ستكون هناك بعض المداخل التي سوف تقاس على هامش الطلب ، والأخرى على هامش العرض .

ولتحديد أبعاد المشكلة .. تعرضها الدراسة من جوانبها التالية :

* بضائع المستهلك *Producer goods* .

بفرض أن المشروع الذي يحتوي على عناصر المشكلة قيد البحث ، هو مشروع إنشاء خزان مسلح كبير ، وبذلك يكون أحد المداخل المهمة ، الأسمنت ، وتكاليف الاستهلاك الإجمالي هي التي تحاول الدراسة إخضاعها للقياس .

فإذا تم تخفيض إجمالي فائدة الأسمنت لبقية الاقتصاد من خلال مقدار الأسمنت المستخدم في المشروع .. فلابد من البحث عن الرغبة والاستعداد للدفع لبضاعة (مدخل) الأسمنت الذي لم يصبح مفيداً ، والقياس هنا مشابه لقياس فوائد الاستهلاك الإجمالي ، بالنسبة للزيادة في فائدة وإتاحة الأسمنت

وتكون رغبة المنتج للدفع مقابل الأسمنت ، هى التقريب الأول إلى فوائد استهلاكه الإجمالية (إذا كانت الإتاحة قد انخفضت) .

فإذا كان سعر السوق للأسمنت مفيداً في أن يكون مقياساً مناسباً لاستعداد المنتج للدفع .. يجب تطبيق الأربعة شروط ، التي سبق عرضها في الجزء السابق .

وإذا لم تكن هناك رقابة ، أو روابط ، وتسود الأسعار المنافسة في السوق .. فسوف تعكس أسعار السوق رغبة واستعداد المنتج للدفع ، على شرط أن يكون الطلب على الأسمنت - بواسطة المشروع - ليس كبيراً ، بحيث لا يتسبب فى رفع سعره في السوق .

وبذلك .. يمكن افتراض الأرقام التالية : أن معدل الطلب على الأسمنت قبل المشروع ١٠٠ ألف طن ، ويباع بسعر مقاصة في السوق ، بما يعادل ٢٥ وحدة عملة وطنية للطن .

فإذا ارتفع الطلب السنوي بسبب الخزان بمقدار ١٠ آلاف طن ، ولم يكن هناك عرض سنوي إضافي بالنسبة للأسمنت ، استجابة لطلب المشروع ، ستكون النتيجة تخفيض العرض المتاح لبقية الاقتصاد إلى ٩٠ ألف طن ؛ مما يؤدي إلى رفع سعر السوق إلى ٨٠ وحدة عملة وطنية للطن .

ولدراسة المشكلة .. يمكن عرضها في الشكل البياني التالي :

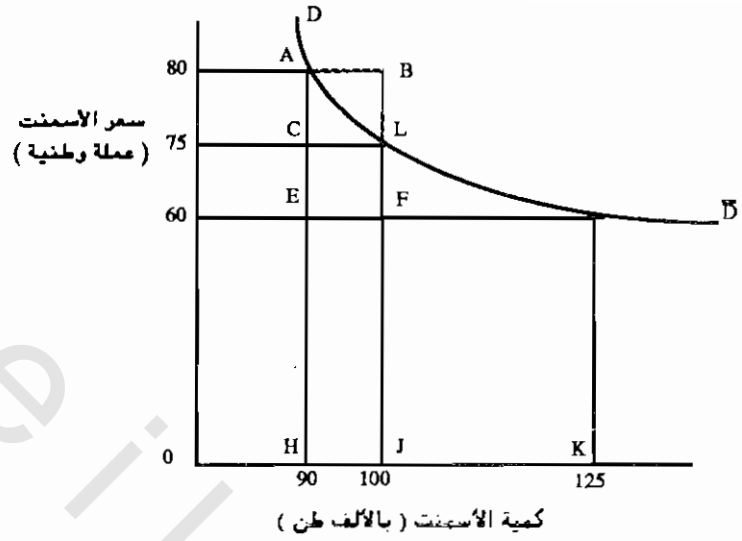

شكل (٣ – ٧) : تمثيل الرغبة فى الدفع واسترجاع بضاعة المنتج بيانياً .

ويفيد النموذج – في أن الاستعداد للدفع لمقدار ١٠ آلاف طن من الأسمنت المستخدم في الخزان ، ليس هو السعر الجديد (٨٠ وحدة عملة وطنية) الممثل في المنطقة ABJH ، وليس السعر القديم (٢٥ وحدة عملة وطنية) الممثلة في المنطقة CLJH ، فمثلاً يساوي في الحقيقة السعر المحتمل في المنطقة ALJH تحت منحنى الطلب ، ويشمل المقياس الصحيح إضافة « فائض المستهلكين » ACL ، الذي تمتع به المشترون السابقون لآخر ١٠ آلاف طن من الأسمنت ، إلى قيمة الأسمنت الذي تم الحصول عليه باستعمال السوق الأجنبي .

أما إذا كان قد تم تقنين الأسمنت (تموينه) أو إذا مارس مشترو الأسمنت سلطة احتكاره في الأسواق المناسبة .. فإن سعر السوق للأسمنت سيكون تحت حالة استعداد المشترين للدفع له ، ويكون في هذه الحالة من المطلوب عمل دراسة لشروط الطلب ، وقد يحاول الباحث في هذه الحالة أن يقيس

استعداد المنتج للدفع طبقاً للفوائد الصافية المتحققة من الأسمنت ، كما اتضح في حالة الطلب في الجزء السابق .

وقاعدة عامة : فإن نفقات الاستهلاك الإجمالي لا تشمل فقط رغبة واستعداد المشتري في الدفع الفوري ، ولكن تشمل زيادة وفائض الرغبة والاستعداد للدفع ، أعلى من مستوى الدفع الحالي لجميع المشترين .

ولكن يمكن وضع الفروض التالية لاستكمال قياس هذه الحالة ، بفرض أن التقييم الجيد لنفقات إنتاج الأسمنت يؤدي إلى تحديد تكاليف الإنتاج ٦٠ وحدة عملة وطنية للطن ، وأن الفرق بين نفقات الإنتاج ٦٠ وحدة ، وبين سعر البيع ٧٥ وحدة عملة وطنية مثلاً ، يرجع إلى رسوم ضرائب الحكومة .

وعلى ذلك .. تكون نفقات الإستهلاك الإجمالي للأسمنت تقدر ٦٠ وحدة عملة وطنية للطن بإجمالي ٦٠٠ ألف وحدة عملة كمية الأسمنت ، المستخدمة في المشروع ، ممثلة بتكاليف إجماليةفي المنطقة GFJH – وهذا أقل من التكاليف التي تم قياسها بالطلب الهامشي ، الممثلة في المنطقة ALIH ، وذلك عندما افترض أن العرض الإجمالي للأسمنت لم يتسع بالاستجابة لطلب المشروع .

المقايضة الأجنبية Foreign Exchange .

تتوفر حالتان غير متشابهتين والتي بمقتضاها تكون العملة الأجنبية المستعملة للمداخل المستوردة مباشرة للمشروع ، لا يمكن الحصول عليها على نفقة إتاحة المقايضة الأجنبية لباقي الاقتصاد :

- إذا كانت حصة نسبته محددة في الواردات للمشروع ، وتستعمل كمدخل للمشروع .. تكون نتيجة استعمال مثل تلك المنتجات المستوردة للمشروع ، هى تخفيض إتاحة وفائدة المنتج لباقي الاقتصاد .

وفي هذه الحالة .. لا يكون المدخل الصافي الفعال هو المقايضة الأجنبية ، ولكن المنتج نفسه ، ويجب أن تقاس نفقاته في حدود الاستعداد والرغبة في الدفع لهذا المنتج .

- قد يحدث ألا يحصل مشروع على المقايضة الأجنبية الحرة لمداخله المستوردة ، ولكنه يستعمل بدلاً من ذلك قرضاً أو إعانة من العملة الأجنبية ، مرتبطة بشكل شديد بالمشروع ؛ فإذا لم يؤد هذا القرض أو الهبة لهذا المشروع إلى تخفيض فرص قروض أو إعانات إضافية لمشروعات أخرى في الدولة ، أو الإتاحة الإجمالية للمساعدة الأجنبية الاقتصادية .. فإنه لا ينتج عن المدخل المستورد أي تعريف فوري على العرض والإمداد بالعملة الأجنبية المتاحة للاقتصاد :

ففي حالة الهبة : فإن المدخل المستورد يكون للانفاقات (مجاناً) فيما عدا نفقاته السياسية .

وفي حالة القرض ... يجب تحديد النفقات المناسبة طبقاً لالتزامات رد القرض .

وبخلاف المداخل المستوردة .. فقد تظهر المقايضة الأجنبية كالمدخل الصافي المناسب في مجموعة من الطرق غير المباشرة ؛ فمثلاً : عند استعمال المطاط كمدخل لمشروع صناعة الإطارات في دولة تنتج حجماً وفيراً من المطاط للتصدير .. فإن الطلب للمشروع قد يؤدي إلى إنتاج مطاط إضافي ، بالشكل الذي يتطلب تقييم مدخل المطاط عند تكاليف إنتاجه ، وقد يعمل المشروع على إبعاد المطاط عن الاستعمالات المحلية الأخرى ؛ أي إلى الحالة التي يجب فيها قياس مدخل المطاط طبقاً لرغبة واستعداد المشترين للدفع له .

وفي هذه الحالة .. فإن ما يفقده الاقتصاد في المقايضة الأجنبية ، كان يمكن

أن يكسبه في المنتج المصدر ، وأن الإيراد الصافي المناسب هو ببساطة المقايضة الأجنبية ، وقد نشأ نفس هذا الموقف بالنسبة لتعويض الاستيراد .

وذلك بغرض أن مشروع إطارات أخرى في دولة ثانية ، والتي لا تتوفر لديها مزارع للمطاط ، ولكنها تملك صناعة مطاط صناعي محلي ، قد بدأت في إنتاجها والإحلال محل المطاط المستورد سابقاً ، فإذا استعمل مصنع الإطارات المطاط المصنع محلياً كمدخل .. فسيكون التأثير الصافي للمشروع هو رفع طلب المطاط في الاقتصاد ككل .

وإذا لم تكن هناك مقدرة إنتاجية كافية في مصنع المطاط الصناعي .. فإن مصدر تلبية الطلبات الإضافية للمطاط هو السوق العالمي ، ومرة أخرى .. فإن الإيراد الصافي المناسب قد يتحول إلى المقايضة الأجنبية ، وعندما يكون قد تم تحديد مداخل العملة الأجنبية المناسبة للمشروع .. فسوف يبقى فقط قياسها طبقاً للاستعداد والرغبة في الدفع ، وهنا تصبح تلك العملية متشابهة لقياس فوائد المقايضة الأجنبية .

وكما سبقت الإشارة إليه ... إن لم يكن سوق المقايضة الأجنبية منافساً بطريقة كافية حتى يقبل الفرد الأسعار الرسمية للمقايضة كمقياس للرغبة والاستعداد للدفع في العملة الأجنبية .. فلابد من إدخال أسعار الظل للمقايضة الأجنبية ؛ لتقييم العملة المحلية المساوية والمعادلة لمداخل المقايضة الأجنبية .

نفقات أو تكاليف العمالة Labour Costs

لتحديد تكاليف أو نفقات العمالة .. يتطلب الأمر في البداية التمييز بين العمالة الماهرة وغير الماهرة ، ويقصد بالعمالة غير الماهرة – بأنها العمالة الأولية التي لم يتدخل التعليم أو التدريب في إعدادها – بعكس العمالة الماهرة التي أمكن

تدريبها وتعليمها بدرجات أعلى من الحد الأدنى لإعداد العمالة الذي حدده المنتج .

ولا يمكن أن يتباين الإمداد بالعمالة غير الماهرة على المدى القصير ، وهى في دالة (تتناسب) مع اتجاهات علم السكان (ديموجرافيا) على المدى الطويل، ويمكن أن يزداد الإمداد بالعمالة الماهرة بواسطة زي نوع معروف للاستثمارات المناسبة في التعليم والتدريب ، ويمثل ذلك الاستثمار ما يسمى « بتشكيل وتكوين رأس المال البشري » human capital formation .

وغالباً ما يتطلب المشروع بعض الخدمات المعينة المتخصصة ، التى تشمل برامج التدريب حتى تؤهل القوى العاملة أو جزءاً منها ، وذلك مثل نفقات الإسكان والنقل ... إلخ . على ألا تعتبر نفقات التدريب مدخلاً صافياً للمشروع في حالة القياسات .

وعندما يتم تأجير العامل غير الماهر للمشروع .. فإن إتاحة العمالة غير الماهرة لباقي الاقتصاد يكون الإجراء الصافي المناسب لنسبة محددة وتحدد (رجل / عام) من العمالة ، من هذه العمالة الخاصة ، وتمثل الإيراد الصافي المناسب ، ما لم يبدأ استجابته لمتطلبات المشروع ؛ وذلك لتجنب الفائدة والإتاحة الصافية لهذا النوع من العمالة الماهرة من الانحدار والهبوط .

ويجب تدقيق الرؤية في الحالة الأخيرة في هامش العرض لهذه العمالة الماهرة ، ويصبح المدخل الصافي للمشروع ، هو ذلك المدخل المطلوب لبرامج التدريب ؛ حتى يؤهل أكبر عدد إلى عمالة ماهرة ، شاملاً مدخلاً لمقدار معادل لعمالة أقل مهارة .

وعلى ذلك .. يجب تحديد رغبة واستعداد المستهلك النهائية في الدفع لوحدة من خدمات العمالة لكل نوع معين ، ومرة أخرى .. إذا تم افتراض الشروط

الضرورية التي تشمل الأسواق المنافسة والتغييرات القليلة نسبياً من العمالة والتأكيد أن تؤخذ كقياس مناسب للاستعداد للدفع .. تكون هذه الإرشادات وكأنها قيمة عملية صغيرة لأسواق العمالة ، التي تميل لأن تكون رديئة وغير منافسة .

وعموماً .. قبل البدء في إجراءات تقييم جميع نفقات العمالة عند السعر صفر .. يجب أن يأخذ في الاعتبار كثيراً من الاحتياجات ، ويجب الإشارة إلى أنه تحت ظروف « فائض العمالة Labour Surplus » قد تكون النفقات المناسبة والملائمة لمداخل العمالة – تسمى أحياناً « سعر الظل للعمالة The Shadow Price of Labour » صفراً :

- الشرط الأول :

يجب التمييز بعناية بين الأنواع المختلفة من العمالة . فبينما قد تكون القيمة الحقيقية للعمالة ، غير الماهرة صفراً ، إذا تم إشغال الوظائف والأعمال موضوع النقاش – بدقة – في جميع الأوقات ، بعمال عاطلين في مكان آخر .. فإن نفس القياس لا يكون صحيحاً بالضرورة للعمالة الماهرة .

ومن المؤكد أن البلدان التي يكون فيها عدد السكان زائداً .. أن يكون هناك قصور في الإمداد بالمهارات ، وتكون النتيجة أن الاستعداد على الدفع للعمالة الماهرة ليس فقط أكثر من الصفر ، ولكن ربما أكبر من أجر السوق .

- الشرط الثاني :

هو مراعاة المقدار والاتساع المحلي للإمداد بالعمالة ؛ فإذا كان المشروع محل البحث ، يفتح في منطقة لا يطابق ولا يتناسب فيها الإمداد بالعمالة الفوري طلب العمالة غير الماهرة .. فإن التكاليف الصافية للاقتصاد

لإحضار عمالة غير مرتفعة (أي قابلة للتوظيف) من مكان أخر يجب أن يشتمل نفقات النقل ، وهذه النفقات لا تشمل فقط النفقات المباشرة للنقل ، ولكن النفقات الإضافية مثل نفقات الرفاهية البسيطة الاجتماعية الأساسية للعمال في موقع المشروع ، وتنجم عادة هذه النفقات عندما يجذب مشروع صناعي العمالة من مكان لآخر ؛ خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، حيث تكون تكاليف الخدمات العامة الأساسية أعلى نوعاً .

فإذا كانت نفقات النقل نتجت بواسطة المشروع .. فيمكن اعتبارها كمدخل منفصل لصافي المشروع ، ويضاف إلى ذلك أن دفع أجر السوق للعامل غير الماهر (والتي تقاس نفقاته بالصفر لأن تلك النفقات في مكان آخر هى الصفر ؛ حيث إنه بلا عمل) تنتج في نقل الدخل من الحكومة من مستخدم خاص حتى حد معدل الأجر ..

فإذا كانت لدى الحكومة ، أو المستخدم الخاص نزعه كبيرة لاستثمار الدخل أكثر من العامل ، وإذا كانت قيمة الاستهلاك النهائي لرؤوس الأموال تتجاوز القيمة المساوية أو المطابقة للاستهلاك الفوري .. فسوف يكون هناك فقد استهلاك إجمالي صافي ناتج من التحويل .

وعند أخذ هذا البرهان في الحسبان .. يجب أن يكون سعر الظل للعمالة إيجابياً أكثر من الصفر ، وهذا يرجع بالطبع لتحديد القياسات الدولية .

وعلى أي حال .. فإن هذا التصحيح النهائي يشمل بالضبط فئة الفوائد والنفقات غير المباشرة .

نفقات الأرض والموارد الطبيعية

Costs of Land and natural Resources

تعتبر الأرض مدخلاً طبيعياً يرتبط مع كل مشروع يتطلب موقفاً ، ولكن بصفة خاصة للمشروعات الصناعية ، فهى جزء مهم من النفقات الإجمالية ، وأن

المقياس المناسب لتكاليف الأرض كمدخل ، هو الاستعداد النهائي للمستهلك للدفع النهائي لفوائد الاستهلاك الإجمالي ، وذلك باستعمال الأرض .

وعندما تكون أسواق الأرض منافسة ، وعندما يكون طلب المشروع على الأرض لا يؤدي إلى المزايدة في الثمن ، فيمكن إذن التفكير منذ اللحظة الأولى بأن سعر السوق للأرض هو مقياس للرغبة ، الاستعداد في الدفع في الأرض واستعمالها . ويكون هذا مقبولاً عندما يكون سعر الفائدة الذي يرغب الفرد في أن يستعمله ليس سعر السوق ، ولكن السعر الاجتماعي للتنزيل .

إذا كانت الأرض المطلوبة للمشروع ليس لها أي استعمال آخر محتمل الوقوع .. فإن سعر المقاصة للأرض سيكون صفراً ، ويجب قياس الأرض عند التكلفة صفر كمدخل للشمروع ، إما إذا كان للأرض استعمال متغير ، دون أن يوضح سعر السوق القياس المناسب لقيمتها .. فمن الممكن قياس التكلفة للأرض بواسطة الفوائد المنتهي أمرها .

لسبب أن الأرض لا يمكن أن تخصص لوقت أطول للاستعمال المتغير ، وأنه من الواضح بأنه كثيراً ما يستعمل نفس التحليل ، ويطبق على جميع الموارد الطبيعية .

وفي هذه الحالة .. فإن المتغير المناسب هو تخفيض الطلب أكثر من اتساع العرض ، وعليه يجب فحص النفقات المناسبة أو الملائمة .

* *أسعار السوق عند التقريب الأول*

Market Prices as First Appoximation

إذا استعملنا نفقات السوق في التقريب الأول .. فإن هذا لا يعتبر قاعدة عامة ، ولكن بعض الملاءمات العملية المعنية في البدء بأسعار السوق والنفقات ، ثم إدخال التصحيحات بالترتيب ثم مناقشتها ، ولكن من المهم

مراعاة أنه عندما يتم تقييم تأثير العملة الأجنبية .. فإن التصحيح الذي يجب أن ينفذه مقيم المشروع ، هو تصحيح يعتمد على استعمال أسعار الظل للعملة الأجنبية التي تقدمها هيئات التخطيط المركزي .

كما يأتي موضوع التكنولوجيا ومدى ملاءمتها لآلات التخطيط ، ففي بعض الحالات .. يكون التقدير تقريباً ، بينما يكون في الحالات الأخرى تفصيلياً ، ويمكن عمل قياسات دقيقة ، ولكن ستبقى مشكلة التقييم قائمة في كل حالة ؛ فقد يكون الاستثمار في المشروع A قد تم تحويله جزئياً من خلال تخفيض الاستثمار الاقتصادي . وقد يكون تأثير التخفيض في الاستثمار المستقبلي ، وقد يستمر لوقت طويل في المستقبل ، وإذا أريد تقييم فوائد الاستهلاك الإجمالي المنتهي أمره في المستقبل .. فسوف يتطلب استعمال معدلات التنزيل الاجتماعية الملائمة ؛ لتقدير القيمة الاجتماعية الحالية للفاقد .

وتعكس قيمة الاستثمار في حدود نفقات السوق أفضل تقييم للفوائد المستقبلية عند أسعار السوق للفائدة ، وسوف يتطلب الأمر بعض الإصلاحات على نفقات السوق .

خطوات في التقييم Steps in The Estimation

وأخيراً – يمكن عرض خطوات تقييم النفقات المباشرة ، وفوائد الاستهلاك الإجمالي ، كما يلي :

- التأكد من أن صافي الإيراد للمشروع ، وانقسامه إلى تخفيض إجمالي العرض للمداخل ، وامتصاص الموارد لكي تحافظ على إمداد الدخل بشكل ثابت ، من خلال أقسام الإنتاج .
- فحص نفقات السوق للمداخل .

- في حالة تخفيض إجمالي الأعداد .. يجب تقدير الرغبة والاستعداد في الدفع من خلال التصحيحات المتعددة .

- أما التصحيح الثاني .. فهو يختص باحتكار السلطة في الشراء أو البيع عند المرحلة الأولى أو الأخيرة .

- ويتعلق التصحيح الثالث بحجم تخفيض الإمداد بالمدخل وتأثيره على السعر ، فإذا كان التأثير على السعر حقيقياً .. فإن منحنيات الطلب يجب أن يتم تقديرها ، وذلك لتصحيح الاستعداد في الدفع .

- إذا تم التعويض بامتصاص بضائع المنتج في هذا المشروع بواسطة التوسع في عرض هذه الموارد بمصادر أخرى .. فلابد أن تحسب النفقات الفعلية التي يتضمنها هذا التوسع .

- إذا تم استيراد هذه الموارد ، أو كان تم الحصول عليها مقابل صادرات محتملة .. يجب حساب التضحية بالعملة الأجنبية المتضمنة ، ويجب التصحيح بواسطة أجور الظل من العملة الأجنبية .

- يتم تنزيل النفقات المباشرة المستقبلية عند الأسعار الإضافية المناسبة للتنزيل .

- يجب أن يكون التصحيح للعمالة والأرض في حدود تخفيض العرض ؛ حيث إننا لا يمكن أن نلبي اتساع الإنتاج ، ويجب أن تشمل التصحيحات الملائمة جميع اعتبارات الاستعداد للدفع ، التي تمت مناقشتها في النقاط الأولى .

يجب تجميع جميع هذه النفقات لكل مشروع ؛ بهدف الاستهلاك الإجمالي . ويجب ملاحظة أن النفقات غير المباشرة تعني الفوائد المستقبلية التي يضمن بها من خلال امتصاص بعض الاستثمار في المشروع ، إما جزئياً أو كلياً على حساب الاستثمار الآخر .

obeikandl.com

الجزء الخامس
منهجية قياس الفوائد والنفقات غير المباشرة
في المشروعات الاستثمارية

عندما تتوافر عملية استثمارية في مشروع (ما) ، وينتج منها ربح صافي للمجتمع ، ولكن ليس ربحاً صافياً للمنظمين الذين يحصلون على إيراد المشروع .. فإن هذا الربح لا ينعكس في الرغبة والاستعداد للدفع لهذا الإيراد . وتحاصر هذه الفئة من الفوائد غير المباشرة عامة بالحد أو الاصطلاح « التأثيرات الخارجية » ؛ بالرغم من أنه يجب تجنب هذا الاصطلاح ، بسبب هذا الخلط المصاحب بهذا التعريف .

وعامة .. يجب التأكيد على المشروعات غالباً ما تعطي فائدة صافية للمجتمع ، والتي لا يتم الاستهلاك عليها إجمالياً من قبل هؤلاء الذين يحصلون على إيراد المشروع . وفي مثل هذه الحالة .. يجب أن تضاف الفوائد « الإضافية » للمشاركة الإجمالية للمشروع إلى هدف الاستهلاك الإجمالي ، وفي هذه الحالة .. عندما تتواجد إما بضاعة أو خدمة يتم إنتاجها ، ولها علاقة بالمشروع الذي يساهم وليس فقط (واقعياً) لقيمة إيراد المشروع ، ولكن أيضاً (خارجية) في العرض والإمداد وللإيراد من مؤسسة آخرى ، أو بالوفاء باحتياجات المستهلكين ، خلافاً للذين يحصلون على إيرادات المشروع .

وبعودة إلى شروط إنتاج الصلب – لإيضاح هذا المفهوم – أمكن إنشاء مشروع طرق بهدف نقل المواد المطلوبة لمشروع الصلب ، وأن الفوائد التي تنتج عن الإمداد بالطرق ليست محدودة بالخدمة المتعلقة بالمشروع ، كما أنه تم اتخاذ قرار تحسين خدمة المواصلات باستخدام هذه الطرق ، وأيضاً – بالإقلال في نفقات النقل لكل المنطقة ، وهذا يضيف احتمال انخفاض نفقات الصناعة المحلية ، ومن ثم فوائد الاستهلاك للمجتمع ككل .

ويمثل المثال السابق – الأشياء الضاهرية Externalities التي تنتج عنها نفقات إنتاج منخفضة ببعض المنتجين ، نسبة لمقدرتهم لاستعمال مشروع من خلال منتج مجاناً ، ويتم الإمداد أحياناً ببعض الفوائد غير المباشرة المشابهة في مشروع يتضمن تمرين القوى العاملة ، وتساهم المهارات الجديدة التي اكتسبها العمال في إيراد المشروع ، ولكن إذا انتقل العمال إلى مشروع آخر ، انتقلت معهم مقدرتهم الإنتاجية ، وكذلك فرص الأداء الإنتاجي الإضافية للمشروع الذي كان نتيجة لخبراتهم المكتسبة ، ويساهم ناتج هذه المهارة في الاستهلاك الإجمالي الذي يمكن أن يحدثه المشروع ، ولكنه لا يكون داخلاً في فوائده المباشرة . ويتم تقييمه طبقاً للرغبة والاستعداد للدفع عن طريق المستفيدين .

وتنشأ الفوائد غير المباشرة فقط ، عندما ينتقل العامل المتمرن (المعد) حديثاً إلى مشروع آخر ، فإذا أمكنه الحصول على أجر مرتفع من المستخدم الجديد ، من أجل مهاراته التي اكتسبها حديثاً . وحتى بالرغم من أن نفقات الإنتاج المحملة على المستخدم الجديد سوف لا تكون أقل انخفاضاً من النفقات الذي كان سيتحملها من عدم إنشاء المشروع الأول ، فستظل هناك فائدة غير مباشرة ؛ أي فائدة الأجر الأعلى الذي يذهب للعامل .

وبناء على ذلك .. فعند تقدير الفوائد بالنسبة للمشروع الأول ، فنجدها تشمل الزائد من الأجور الأعلي ، والذي يستحقها العامل بالإضافة إلى الأجر الذي يمكن الحصول عليه دون التمرين في المشروع الأول ، ومنها .. فإذا ترك العمال المتدربون أعمالهم بعد عشر سنوات .. فإن الفوائد غير المباشرة التي تم عرضها ، قد تكون ذات قيمة منخفضة ؛ نسبة للتنزيل الفوائد المستقبلية غير المباشرة .

وبطريقة أخرى .. فإن الأخطاء التي من المحتمل أن تنشأ في حساب القيمة الحالية للمشروع ؛ كنتيجة لعدم الدقة المتوقعة للإيرادات المستقبلية والمداخل والأسعار .. فمن المحتمل أن تكون أكبر من الأخطاء التي سوف تنشأ من اهمال تلك الفوائد غير

المباشرة ، وعلى الباحث أن يفحص طبيعة الظواهر قبل صدور القرار ؛ فإذا تم التزويد بنوع مختلف من الظواهر ، عندما يكون استهلاك إيراد المشروع ليس فقط مفيداً للمشتري ، وذلك تقاس رغبته واستعداده للدفع ، وكأنها فوائد مباشرة ، ولكن أيضاً مفيداً للمستهلكين الآخرين الذين يستفيدون بطريقة غير مباشرة من الاستهلاك الزائد للمشتري ، وهذه كانت الفوائد غير المباشرة .

أما النفقات غير المباشرة .. فهى قد تتحدد عند تحديد التأثيرات الخارجية التي تنتج عن صافي الخسارة في الشركة . ومثال ذلك : تلوث الماء والهواء عن طريق الوحدات الصناعية ، ويكون الصرف أو التفريغ هو منتج بواسطة by product العملية الصناعية ، والتي ينتج عنها عدم فوائد صافية للمحيطين من السكان ، بالرغم من أن السكان الذين تأثروا بعدم الفائدة ، لم يتم تعويضهم بصفة عامة من المصنع .

وفي مثل هذه الحالة .. تكون هناك نفقات استهلاك بالنسبة للمجتمع (الشركة) ، الذي يجب أن يكون مشمولاً عند تقدير إيراد المشروع ، ويجب أن ينظر المنتج إلى أن تلوث البيئة مرفوض ، ويجب أن تراعى الاحتياطيات الكافية لمعالجة النفايات الصناعية .

منهجية قياس النفقات والفوائد غير المباشرة

Measurement of Inoirect Bene Fitsane Costs

تنطوي نظرية تحليل الفائدة – والنفقات الاجتماعية على المحاولة لقياس كثير من أثر المشروعات على الاقتصاد الوطني ، وأهم هذه التأثيرات هى التأثيرات الخارجية ، ولكن بالنسبة للتأثيرات الأخرى ، أو بعضها ؛ خاصة الظواهر Externalities ؛ فمن الصعب حسم نسبة قيمتها المترتبة على المشروعات .

وقد أدت صعوبة قياس بعض الظواهر ببعض الاقتصاديين أن يوصي باستعمال المتغير « مبدأ أو قاعدة السبب غير الكافى » .

وأن هذا البرهان ، هو برهان بوجه التقريب ، حيث إن هناك أسباب كثيرة لافتراض أن مشروعاً معيناً قد يؤدي إلى فوائد ظاهرية ، أكثر من الافتراض بأنه يعطي « عيوباً ظاهرية ، أو عدم مزايا ظاهرية » . وأنه ليس بنوع من التقليل أو الخداع بأن يضاف إلى الصفر . وحتى بالرغم من أنه قد يكون من المستحيل ، بالنسبة لمعظم المشروعات أن تثبت استحالة إثبات حجم التأثيرات الخارجية .

الإدخار والإستثمار Savings and Investment .

إن السمة الاقتصادية التي تقود لمثل هذه الفوائد والنفقات هي جوهرية : أن الفرد الذي يستفيد من الفوائد المتعلقة بالمشروع قد يستجيب لموقفها المتحسن ، وذلك ليس بزيادة استهلاكه الحالي ، ولكن بزيادة مدخراته .

وأن الفرد الذي يؤدي إلى النفقات في مشروع ، قد ينعكس ذلك ليس بتخفيض استهلاكه ، لكن بتخفيض إدخاراته ، وتفسر تلك التغيرات في المدخرات إلى تغيرات في الاستثمارا ، التي تؤثر على الإنتاج المستقبلي ، وأيضاً على الاستهلاك والإدخار .

وبقدر ما يؤثر المشروع في الاستثمار الجاري أكثر من تأثيره في الاستهلاك الجاري ، فهو سوف يعمل على الإمداد بفوائد الاستهلاك الجاري غير المباشر ، ولكن بفوائد الاستهلاك المستقبلي غير المباشر .

فإذا قررت الحكومة أن مستوى الإدخار للاقتصاد الإجمالي صحيح ؛ ففي هذه الحالة لا داعي للمحاولة لاتخاذ مقاييس خاصة لزيادة (أو نقص) الإدخارات الإجمالية والإستثمار ، ويجب النظر إلى قيمة فوائد الإستهلاك المستقبلي غير المباشر ، استحقاقاً إلى وحدة من رؤوس الأموال المكرسة للاستثمار ، وكأنها مساوية لقيمة فوائد الاستهلاك الجارية المباشرة ، استحقاقاً لوحدة من رؤوس الأموال المكرسة للاستهلاك .

أما إذا قررت الحكومة أن مستوى الإدخارات للاقتصاد الإجمالي غير كافية ، فقد يقرر أن المجتمع عليه أن يربح على المدى الطويل بزيادة بعض الإدخارات والاستثمار

على حساب الاستهلاك . وإنه من الضروري أن تراعي الاعتبارات الخاصة بفوائد الاستهلاك الإجمالي الأخير ، استحقاقاً لوحدة من الاستثمار الجاري ، ويعمل هذا ؛ فيطلب مقياس من القيمة لوحدة من الاستثمار الجاري النسبي ، لقيمة وحدة من الاستهلاك الجاري ، مثل سعر الظل للعملة الأجنبية ، فإن سعر الظل للاستثمار هو أحد تلك القياسات التي تصف الشروط المتعلقة بالاقتصاد كله ، أكثر من المميزات للمشروعات الخاصة ؛ ولذلك ينظر إليه كمقياس قومي .

وتسحب موارد المشروع أثناء فترة إنشائه من بقية الاقتصاد ، ويجب حينئذ رفع رؤوس الأموال (زيادتها) التي تدفع لهذه الموارد على حساب بقية المشروع ، والمثال الأكثر قبولاً لربط قيد أو قيود العرض على الاستثمار ، وقد تكون تلك الحالة التي يعتمد فيها الاقتصاد على بضائع رأس المال المستوردة للاستثمار ، حيث تكون العملة الأجنبية المتاحة قد تم توجيهها للاستثمار بطريقة أو أخرى ، وحيث تكون أيضاً فرص كسب المقايضة الأجنبية المتزايدة محددة بطلب غير مرن لصادرات الدولة .

وعلى ذلك .. فإن مقدار الاستثمار المنتهي أمره ، باستعمال وحدة من المقايضة الأجنبية (المدخل المطابق) قد يكون فعلاً حاصل ضرب مضاعف فئة الاستهلاك لتلك الوحدة من المقايضة الأجنبية . وهكذا ... فإنه لتحديد التأثير الكمي لمدخل المشروع ، أو الإيراد على كل الاستثمار – الإيراد للاقتصاد ، ويتطلب ذلك من الضروري تقييم في كل سنة من سنوات المشروع لتعويض الصافي للمدخل المحدد ، ثم يضرب هذا التعويض الصافي بواسطة المتبادل أو المشترك من الكسر في إجمالي الاستثمار ، وذلك تبعاً للنظرية التالية :

- إن تأثير الاستثمار – الاستهلاك على المشروع ترجع إلى الطبيعة التكنولوجية للبضائع والخدمات المستعملة كمداخل ، أو التي تم إنتاجها كإيرادات .

وإذا ما انحرفت بضاعة استثمار من مكان ما في الاقتصاد ؛ لكي يستعمل في إنشاء مشروع ب ، فيجب معالجتها وكأنها تضحية استثمارية ، وبنفس

الطريقة ، إذا توقفت فوائد المشروع على إنتاج بضاعة استثمارية .. فيجب معالجتها على أنها كسب للاستثمار ، ويطبق العكس بالنسبة لبضائع الاستثمار .

كما أن هناك نظرية أخرى ترى أن :

- الترابط بين تأثير الاستهلاك – للمشروع ، وبين نموذج أو نماذج من مجموعات تخسر أو تكسب بواسطة المشروع ، وهكذا ... إذا دفعت نفقات تشييد المشروع نهائياً بواسطة المجموعة A .. فإن الكسر الذي يمثل تضحية الاستثمار يعطي أو يستدل عليه بواسطة نزعتها ، أو استعدادها الهامشية للاستهلاك .

وبطريقة مشابهة .. إذا كان المستفيدون من المشروع B ، فتحدد القسمة بين المكاسب والاستهلاك ، طبقاً للنزعات الهامشية للاستهلاك ومدخرات المجموعة B .

وأن الاختيار بين النظرتين يتوقف على كيفية الحكم على العوامل التي تحدد الاستثمار في الاقتصاد :

- *فالنظرية الأولى* ملائمة للحالة التي يكون فيها التقييد الفعال على الاستثمار ، هو التزويد ببضائع استثمار معينة ، ويجب اعتبار أي بضائع ، أو خدمات أخرى ، وكأنها بضاعة استثمار لأهداف التقييم .

- *أما النظرية الثانية* فهي ملائمة في حالة الموقف الذي يكون فيه التقييد – Constraint – الفعال على الاستثمار ، هي إتاحة الإدخارات .

ويمكن الحصول على أي بضاعة استثمار مطلوبة تحت هذه الظروف ، من خلال التغيير ، أو التحويل المحلي ، أو الدولي بالتضحية للاستهلاك .

ويجب مراعاة أن هناك نظرية ملائمة لبعض السنوات ، والنظرية الأخرى لسنوات أخرى .

وفي حالة التميز بين التأثير غير المباشر لفوائد ونفقات المشروع من التحويلات النقدية المصاحبة .. فإنه يمكن تتبع المنهج التالي :

- أن الخطوة الأولى لقياس التأثيرات التوزيعية للمشروع ، هو اتخاذ قطاع من الشركة وكأنه ، رابح فوري ، وفاقد مع كل فائدة استهلاك إجمالي لكل النفقات .

وهكذا .. عندما تتعهد هيئة حكومية بتشييد وتشغيل مشروع .. فهى تحول الموارد بعيداً عن الاستعمال في أي مكان أخر فى الاقتصاد . وإذا كانت هذه الموارد مأخوذة من القطاع الخاص ، فيقدر أنه يدعم التكاليف المباشرة ، ولكنها إذا كانت من رؤوس أموال حكومية .. فتقدر على أنها خسارة أو فاقد حكومي .

- فإذا كان إيراد المشروع متاحاً لمجموعة من المستهلكين .. فإن هؤلاء المستهلكين يتمتعون بالفوائد المباشرة المناسبة ، وتتوقف الخسارة النهائية للقطاع الخاص على المدى الأدنى الذي يتم التعويض عنه للموارد ، التي يعجز عنها ، ويتوقف المكسب النهائي للمستهلكين على الكمية المطلوبة ليدفعوها لفوائدها .

- وإذا زادت الحكومة الضرائب استجابة مباشرة للمشروع .. فهناك انتقال من الضرائب المفروضة على الأفراد إلى خزينة الدولة ، التي تعمل على زيادة مكاسب الحكومة ، وتزيد من الخسارة العامة بنفس الكمية تماماً .

- ولكن إذا مولت الحكومة مصروفاتها عن طريق الاستدانة .. يكون هناك تحويل وانتقال من المقترضين إلى الحكومة في الطور الأول وسلسلة من الانتقال من

الحكومة إلى المقترضين في الطور الأخير ، وذلك عندما يتم تسديد القرض .

- وإذا وجب أن يدفع مستهلكون إيراد المشروع .. فهناك تحويل إلى نقدية من المستهلكين إلى المنتجين للإيراد ، بمقدار مدفوعات النقدية الفعلية .

- وهناك ثلاث نقاط يجب تحديدها ، وهي :

يجب الأخذ في الاعتبار فائض النقدية فقط ، إذا لم تكن قد أنشئت في عدم وجود المشروع .

أن النفقات غير المباشرة المدعمة ، وأيضاً التكاليف المدعمة بواسطة الطرفين المتدخلين في كل فائض نقدية ، يجب أن تكون بالضرورة متساوية .

يجب أن يضاف مبلغ الفوائد الصافية (الأرباح – الخسارة) لكل مجموعة ، أو صافي إجمالي فوائد الاستهلاك المباشرة ككل للمشروع بأكمله .

- وبفرض أن :

B_1^D إجمالي فوائد الاستهلاك المباشرة لمشروع معين في العام t .

C_1^D نفقات الاستهلاك الإجمالية المباشرة .

ΔB_1^D الفوائد المباشرة المطابقة .

وعلى هذا .. تكون :

$$\Delta B_1^D = B_1^D - C_1^D \qquad (١)$$

- ويمكن التمييز بين مجموعات مختلفة ، تأثرت بالمشروع :

مجموعة من قابض الأجور $n = 1$.

مجموعة من قابض الأرباح n = 2 .

مجموعة هيئات الحكومة n = 3 .

ويجب ترتيب المجموعات طبقاً لاستهلاكهم ، وسلوك إدخارهم ، ويصبح هامش الإدخار بواسطة Sn (I) للمجموعة n في العام t .

- أما الفوائد المباشرة ، والنفقات المباشرة والفوائد الصافية المباشرة ، التى تم تحققها وتنفيذها بواسطة كل مجموعة لحساب المشروع بواسطة ΔBn (T) و n(T) و Bn(T) ، حينئذ تكون :

(٢) $$\Delta Bn(T) = Bn(T) - Cn(T) : n = I, \dots , N .$$

وحيث إن المجموعات تشمل كل شخص تأثر بواسطة المشروع .

(٣) $$\sum_{n=1}^{N} B_2 (t) = B^D (T)$$

(٤) $$\sum_{n=1}^{N} C_n (t) = C^D (t)$$

(٥) $$\sum_{n=1}^{N} \Delta B_n (t) = \Delta B^D (T)$$

- ويتطب ذلك ضرورة توافر سعر للظل منفصل ، يرمز له $^{n}Pinv(T)$ ، بدلاً من سعر الظل الإجمالي للاستثمار ، ويرمز له Pinv(T) ، وأن يطبق على التكلفة الصافية في الاستثمار المستحقة عن كل مجموعة n في العام t .

فإذا عرفت القيمة الاجتماعية بالرمز Vn(t) وحدة من صافي الفوائد

للمجموعة n في عام t طبقاً للنسبة ، التي تقسم فيها مجموعة الفوائد الصافية بين الاستهلاك والإدخار ، وبين القيمة الاجتماعية لكل جزء ؛ فتكون النتيجة :

$$(٦) \qquad Vn(t) = [\ (\ 1 - Sn(t) \times 1 + Sn(t) \times n^{Pinv}(t)\ )\ ]$$

وأن إجمالي الفوائد الصافية ، أو التي هي مجموع الفوائد الصافية المباشرة ، والفوائد الصافية غير المباشرة في العام t .. تكون :

$$(٧) \qquad \Delta B^{T}(t) = \sum_{n=1}^{N} Vn(t)\ \Delta Bn(t)$$

ويمكن التعبير عن إجمالي الفوائد الصافية ببساطة ، وكأنها الفوائد الصافية المتحققة بواسطة كل مجموعة مضروبة في القيمة الاجتماعية لفوائد هذه المجموعة . ويمكن استكمال تحقيق هذه المفاهيم وإجراء القياسات الخاصة بها في الملحق المرفق .

obeikandl.com

ملحق الجزء الخامس
القياسات المنهجية للمفاهيم الإقتصادية
للفوائد والنفقات غير المباشرة
في المشروعات الاستثمارية

باستخدام الرموز الواردة في نهاية الجزء الخامس من هذا الفصل .. يمكن ملاحظة أن الزيادة الصافية في الإدخارات في جانب المجموعة n في العام T كقيمة للمشروع هى :

$$(١) \qquad \Delta S_n(t) = S_n(t)\, \Delta B_n(t) : n = I, \ldots\ldots, N .$$

وتكون الزيادة الصافية المطابقة في الاستهلاك هى :

$$(٢) \qquad \Delta C_n(t) = [\, 1 - S_n(t)\,]\, \Delta B_2(t) : n = 1, \ldots., N .$$

وتكون المشاركة الصافية الإجمالية للمشروع إلى الاستثمار هى $\Delta i(t)$ ، وإلى الاستهلاك $AC(t)$ في العام t ، ويمكن استنتاجها بجمع الزيادات الصافية المستحقة لكل مجموعة :

$$(٣) \qquad \Delta i(t) = \sum_{n=1}^{N} \Delta S_n(t)$$

$$(٤) \qquad AC(t) = \sum_{n=1}^{N} \Delta C_n(t)$$

وحيث إنه يتم التعامل مع صافي فوائد النفقات ، فقد يكون أي من المقادير $\Delta i(t)$; $\Delta C(t)$, $\Delta S_n(t)$, $\Delta C_n(t)$ إما إيجابياً أو سلبياً .

وعند جمع المعادلات ١ ، ٢ ، وباستعمال المعادلتين ٣ ، ٤ يمكن أن نستنتج :

obeikandl.com

$$\Delta B^{D}(t) = \Delta C(t) + \Delta i(t) \qquad (٥)$$

ويمكن تقسيم الإجمالي الصافي المباشر ، وفوائد الاستهلاك للمشروع في العام t إلى جزءين ، يمثلان الزيادة الصافية في الاستهلاك ، والزيادة الصافية في الاستثمار بالتوالي الترتيبي ، ويتبقى تقدير إجمالي الصافي غير المباشر ، وفوائد الاستهلاك المستحقة على عدم كفاية كل المدخرات .

وإذا أمكن التمييز بين المجموعات المختلفة في الاقتصاد .. يجب القيام بقياس الفوائد غير المباشرة بطريقة منفصلة لكل مجموعة ، وهكذا .. فإن مقياس الفوائد غير المباشرة المستحقة للمجموعة n ، سوف تشمل ضرب التغيير الصافي في المدخرات ، بواسطة المجموعة n في العام t ، بواسطة الزيادة في القيمة الاجتماعية للاستثمار المستحق لهذه المجموعة ، على القيمة الاجتماعية للاستهلاك .

$$\Delta \acute{B}_{n}(t) = ({}^{n}Pinv(t) - 1) \Delta S_{n}(t)$$

وحيث إن الافتراض بأن للمجموعة n^{th} استثمارات مساوية لمجموعة الإدخار ، ويتم الحصول على الفوائد غير المباشرة الصافية ككل بجمع المجموعات المنفصلة :

$$\Delta \acute{B}(t) = \sum_{n=1}^{N} \Delta \acute{B}_{n}(t) = \sum_{n=1}^{N} ({}^{n}Pinv(t) - 1) \Delta S_{n}(t) \qquad (٧)$$

وباستخدام المعادلتين ٣ ، ٥ :

$$\Delta B^{T}(t) = \Delta B^{D}(t) + \Delta B(t) = \sum_{n=1}^{N} [\Delta C_{n}(t) + {}^{n}Pinv(t) \Delta S_{n}(t)] \qquad (٨)$$

وعند تعريف Vn(t) كما ورد في المعادلة (٦) في الجزء الخامس – والتعويض في

المعادلة ٦ في الجزء الخامس والمعادلتين : ١ ، ٢ من الملحق ، في المعادلة ٨ من الملحق نجد :

$$\Delta B^{T}(t) = \sum_{n=1}^{N} V_n(t)\ \Delta B_n(t) \qquad (٩)$$

وإذا فرضت على عملية القياس أن تقبل سعر ظل إجمالياً للاستثمار Pinv(t) ؛ مؤسساً على بعض معدل الإدخار ، ومعدل الدخل للاستثمار ، فتخفض المعادلة (٦) من الملحق إلى :

$$\Delta \acute{B}_n(t) = [\ Pinv(t) - 1\ ]\ \Delta S_n(t) \qquad (١٠)$$

وعلى ذلك .. تصبح المعادلة (٧) السابقة كما يلي :

$$\Delta B(t) = \sum_{n=1}^{N} \Delta \acute{B}_n = [\ pinv(t) - 1\ ] \sum_{n=1}^{N} \Delta S_n(t) =$$

$$(Pinv(t) - 1\ )\ \Delta i(t) \qquad (١١)$$

ويمكن تبسيط المعادلة (٨) كما يلي :

$$\Delta B^{T}(t) = \Delta B(t) + \Delta B'(t) = \sum_{n=1}^{N} DC_n(t) + Pinv(t)$$

$$\sum_{n=1}^{N} \Delta S_n(t) = \Delta C(t) + Pinv\ (t) + D\Sigma(t) \qquad (١٢)$$

ويمكن التعبير عن إجمالي فوائد الاستهلاك الكلي المستحق للمشروع كما يلي :

$$V_n(t) = [\ (\ 1 - S_n(t)\ x\ (\ 1 + S_n(t)\ Pinv(t)\ ] \qquad (١٣)$$